

تطبيق نموذج (قابلية التعرض لكوارث الجفاف والهجمات) لتقصي النزاعات القبلية في إقليم دارفور

قسم الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة الملك فيصل
المملكة العربية السعودية

أ.د. عمر أحمد المصطفى حياتي

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى تقصي النزاعات القبلية في إقليم دارفور ومدى تكيف آليات حلها مع المتغيرات البيئية المتمثلة في الجفاف، والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. أستخدم في إجراء هذا البحث المنهج الاستنباطي، إذ تم تطبيق أثر الجفاف على بنية المجتمعات باستخدام نموذج «قابلية التعرض لكوارث الجفاف والهجمات» لفاجي (Faggi, 1993). والذي تنبأ فيه بتغير سلوك المجتمعات المعتمدة على نفسها في الإنتاج عبر مراحل الكارثة الثلاث: الأولية، والوظيفية، والبنوية. وعبر هذه المراحل تمت معالجة مستويات النزاع وسبل فضها بواسطة الأساليب القبلية التقليدية وما استحدث عليها. يفترض البحث أنه في ظل الظروف البيئية التي يعاني منها الإقليم لأكثر من ثلاثة عقود من الزمان، تعجز الآليات التقليدية في مواكبة هذه المتغيرات ومن ثم تفشل بمفردها في حل النزاعات القائمة في الإقليم. استعرض البحث، بعد مقدمته وأدبياته وبيئة منطقة دراسته، مظاهر التدهور البيئي في الإقليم وانعكاسها على الوضع الاقتصادي وعلى سبل العيش ثم استعرض النزاع في الإقليم: أسبابه، وأطرافه، وتطوره تداعياته، ودور المجتمع القبلي والحكومي والدولي في وضع حلول له. توصل البحث إلى أن الآليات التقليدية لفض النزاعات في إقليم دارفور في إطارها القبلي الضيق لم تعد وحدها قادرة على فض النزاع دون اعتبار لظروف الإقليم البيئية ولتعقد النزاع وتشعبه وتعدد أطرافه وللحراك السكاني وللتغير الذي عثرى سبل كسب العيش ولدور منظمات المجتمع المدني في الأمن الغذائي وللتدخل الخارجي وللاستراتيجيات التكيف التي مارسها بعض القيادات القبلية للتكيف مع النزاع في الإقليم.

الكلمات المفتاحية: آليات فض النزاعات، إقليم دارفور، قابلية التعرض لكوارث الجفاف، التأقلم، الكارثة الأولية، لكارثة الوظيفية، الكارثة البنائية.

Application of Vulnerability to Drought and Hunger Model for Scrutiny of Tribal Conflicts in Darfur Region

Dr. Omer Ahmed El Mustafa Elsheikh Hayati

Abstract

This research aims to investigate the tribal conflicts in the Darfur region and the extent to which the mechanisms of conflict alleviation adapt to the environmental variables, represented by drought, the socio-economic and political dimensions. The study adopted deductive approach, as the drought impact on societies structure was applied using “vulnerability to drought and famine” model (Faggi, 1993). This model predicted a change in the behavior of self-reliance societies in production through three stages of crises: primary, functional, and structural. The research assumed that under these conditions, which the region has been suffering from for more than three decades, the traditional mechanisms were unable to keep pace with these changes, and thus, fail to resolve the existing conflicts in the region. The study adopted deductive approach, as the drought impact on societies structure was applied using “vulnerability to drought and famine” model (Faggi, 1993). This model predicted a change in the behavior of self-reliance societies in production through three stages of crises: primary, functional, and structural. Through these stages, conflict levels, and resolution methods were addressed by using traditional tribal laws and mechanisms in the region. General introduction, literature, region environment set up, environmental deterioration, and its impact on socio-economic situation and livelihoods also discussed. The finding showed that the conflict resolution traditional mechanisms in Darfur region, in its narrow tribal framework, are no longer capable of resolving conflict without regard to the region’s environmental conditions, conflict complexity, conflict ramifications, conflict multiplicity parties, population mobility, livelihood changes, and NGOs role in food security. As well as external strategies practiced by some tribal leaders to adapt with conflict in the region.

Key words: conflict resolution mechanisms, Darfur region, vulnerability to drought disasters, adaptation, primary disaster, functional disaster, structural disaster

1. مقدمة

يتطلب عيش الإنسان في أي مجتمع كان وجود أعراف وقوانين، تستمد من قيمه التي يؤمن بها، تسييره وتحفظ له توازنه وهويته. وتحدد في ذات الوقت إطاراً عاماً للسلوك الأمثل لأفراده إزاء المواقف الحياتية اليومية (فرح، 1989). وهذا يشمل أنماط سلوك مقبولة اجتماعياً ترفع الأعراف من قدر فاعلها، وأخرى غير مقبولة تقابلها أساليب عقاب وردع. وكل ذلك يعزز القيم التي يؤمن بها المجتمع.

ما يزال للمجتمع القبلي وجود في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفي حزام الساحل الإفريقي⁽¹⁾. وفي السودان تبدو القبيلة واضحة في تشكيل ملامح مجتمعه. وفي إقليم دارفور ظل النظام القبلي حتى عهد قريب محافظاً على إرثه، إذ تتولى كل قبيلة إدارة مواردها في إطار موثيق قبيلة متعارف عليها. ويقتضي ذلك وجود آليات تمكن هذا النظام من حل النزاعات التي تطفو على السطح بين فترة وأخرى، بغية تأسيس منظومة تعايش سلمي بين أفرادها من ناحية وبينها وبين قبائل الإقليم الأخرى من ناحية أخرى. وبفضل سيادة هذه النظم استطاعت القبيلة في دارفور أن تدير شئونها في استدامة تامة حتى منتصف ثمانينات القرن الماضي. ولكن نتيجة للجفاف الذي ضرب حزام الساحل الإفريقي عامة وإقليم دارفور⁽²⁾ خاصة في سبعينات وثمانينات القرن الماضي تدهور قنوات الإنتاج الأولى (Primary productions systems) من رعي وزراعة، وقل إزاء ذلك إنتاج الغذاء، وسادت الإقليم فجوة غذائية في 1973 ومجاعة طاحنة في 1984. وفي سبيل توفير سبل العيش ظهر تبوادر النزاع على الموارد (البشرى، 2005). واحتدم هذا النزاع واتخذ بعداً عشائرياً قبلياً في تسعينات القرن العشرين، ثم بعداً سياسياً في بداية القرن الحادي والعشرين (نحال، 1987؛ أبو الزاكي، 1998).

شهدت مدن الإقليم، تحضراً سريعاً تمثل انتشار معسكرات النازحين وتوسع الأحياء العشوائية حول المدن (أحمد، 2019). مما أدى إلى تغير نمط التوزيع المكاني المتعارف عليه بين للقبائل (شكل رقم 1) واختلال مفهوم الدار، فازدادت وتيرة النزاع، وانفرط عقد الأمن. الشيء الذي أدى لقبول حكومة السودان على دخول قوات دولية (اليوناميد)⁽³⁾ لحفظ السلام وعملية سلام دارفور⁽⁴⁾ في الإقليم. ومن ناحية أخرى دخلت الإقليم منظمات محلية وإقليمية ودولية تحت مظلة العون الإنساني وازداد نشاطها، حتى أصبح الإقليم من أكبر الأقاليم المستقبلة للمساعدات الإنسانية في العالم. ففي عام 2008، بلغ عدد المستفيدين من المساعدات الغذائية المقدمة بواسطة برنامج الغذاء العالمي في السودان، قبل انفصال جنوبه، 5,6 مليون نسمة، منهم 3,7 في دارفور، وزعت عليهم 475,000 طناً مترياً من المواد الغذائية (Young and Maxwell, 2009).

في ظل هذه الظروف والمتغيرات في إقليم دارفور تبرز أسئلة عدة على السطح، أبرزها هل سيبقي النظام القبلي محافظاً على مبادئه قائماً بشئون القبيلة كما كان؟ أم أنه سيتأثر بهذه المتغيرات؟، وتضعف، من ثم، العاطفة نحو الجماعة والهوية القبلية؟، وتندثر آليات فض النزاعات لعجزها عن مواكبة مجريات التغير الذي حدث في دارفور الكبرى؟

2. منهج البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على مدى تكيف الآليات التقليدية لفض النزاعات في دارفور مع المتغيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الإقليم. ويفترض أنه في ظل الظروف البيئية القاسية (الجفاف) والحراك السكاني، والتغيرات سالفه الذكر والتي يعاني منها الإقليم لثلاثة عقود من الزمان تعجز الآليات التقليدية في مواكبة هذه المتغيرات ومن ثم تفشل بمفردها في حل النزاعات القائمة في دارفور.

أستخدم في إجراء هذا البحث المنهج الاستنباطي، وفي ذلك تم الاستناد على أثر الجفاف على بنية المجتمعات التي صورها فاجي في نموذج أسماه «قابلية التعرض لكوارث الجفاف (التصحّر) والمجاعات» (Faggi, 1993) وتنبأ فيه بتغير سلوك المجتمعات المغلقة المعتمدة على نفسها في الإنتاج، والبعيدة عن تدخل الدولة حال تعرضها للتصحّر. وفي سعي البحث لتحقيق أهدافه والإجابة على أسئلته والتحقق من فرضيته تم تطبيق هذا النموذج على النظام القبلي في إقليم دارفور بالتركيز على موجتي الجفاف اللتين ضربتا الإقليم في 1973 وفي 1984 كمؤثر بيئي. وتم التركيز على الجفاف بإعتبار السبب الرئيس في عملية التصحر في هذا البحث. كما تم تصنيف مراحل الكارثة استناداً على تصنيف فاجي إلى ثلاث فترات: الكارثة الأولى: وتبدأ بجفاف 1973 وتنتهي قبيل جفاف 1983، والكارثة الوظيفية: وتبدأ بجفاف 1983 وتنتهي قبيل بداية النزاع المسلح في 2002، والكارثة البنائية: وتبدأ في 2003 وتستمر حتى الوقت الراهن.

1.2: منطقة الدراسة:

يقع إقليم دارفور في شمال غرب السودان، وتجاوره ليبيا في الشمال، وتشاد وإفريقيا الوسطى في الغرب، وجنوب السودان في الجنوب. ويمتد الإقليم بين خطي طول 22° و 27° شرقاً ودائرتي عرض 10° و 20° شمالاً. وتصل مساحته الكلية 500,000 كيلومتراً مربعاً تقريباً (شكل رقم 1). إيكولوجيا يمتد الإقليم من الصحراء في الشمال حتى السافانا الغنية في الجنوب، وينحصر بينهما شبه صحراء وهضاب وقيزان (كثبان رملية) وسهول. يغطي النطاق الصحراوي 28 % من مساحة الإقليم، وتتراوح معدلات الأمطار بين صفر في أقصى الشمال و750 ملم في أقصى جنوبه (عبد الجليل، 2006).

بلغ تعداد سكان إقليم دارفور 4746456 نسمة في عام 1993، وقدره الجهاز المركزي للإحصاء في 2004 بـ 5561000 نسمة، وفي تعداد 2018 بلغ 6216000 نسمة (الجهاز المركزي للإحصاء، 1993، 2004، 2018). يحترف معظم سكان الإقليم الزراعة والرعي كحرفتين أساسيتين. وينتمي سكانه إلى حوالي تسعين⁽⁵⁾ قبيلة (شكل رقم 1)، وهي إثنيا خليط من عناصر عربية وأخرى غير عربية⁽⁶⁾، تختلف عاداتها ولهجاتها وتقاليدها. وبناء على نوع الحرفة التي يمارسها السكان في الإقليم يمكن توزيع القبائل جغرافياً على النحو التالي:

- رعاة الإبل (الأباله) يسكنون شمالي الإقليم، لتناسب مقوماته البيئية هذا النوع من الحيوان، وتسود هذا الجزء من الإقليم قبائل الزغاوة⁽⁷⁾ والبديات والبرتي (الحسن، 1970)، والثنجر، والميدوب والرزيقات الشمالية والزيادة والبنّي حسين.

ملكية الأرض:

تقوم ملكية الأرض في الإقليم على منح كان يقدمها سلاطين دارفور، إذ كانت للسلطان سُلطات واسعة تسمح له بتخصيص أراض (دار) للقبائل منذ أكثر من ثلاثة قرون، فكانت دار مساليت ودار الرزيقات ودار الهبانية وغيرهما. وحازت بعض القبائل على وثائق منح صادرة من سلاطين الفور (ابراهيم، 2018). وفي هذا النظام يُمنح الفقهاء وقواد الجيوش رقعة من الأرض داخل الدار محددة المعالم تسمى محليا بالحاكورة «تجمع على حواكر أو حواكير» بغية استغلالها، وترجع هذه الأراضي إلى الملكية العامة في حالة عدم استغلالها. وأصبح مفهوم الدار جزءاً لا يتجزأ من أعراف الإقليم، وفيه إسباغ للشرعية على أهم مورد وهو الأرض، وبه اكتسبت القبائل حقوقاً سياسية وإدارية (التجاني، 2004)، وأصبح استخدام الأرض لأغراض الرعي والاحتطاب والصيد مشاعاً لجميع القبائل، على أن تكون السلطة الإدارية للقبيلة صاحبة الدار.

2.2: مصطلحات البحث والدراسات السابقة

القبيلة:

هي الوحدة الاجتماعية الملائمة لنشأة الفرد ومساعدته في تحديد هويته وتعزيز انتماؤه وإشباع حاجاته وبلورة سلوكه. وتمثل وحدة اجتماعية في رقعة جغرافية يجمع بينها خصائص ثقافية وإحساس بالانتماء والهوية الواحدة والشعور بالتضامن والتناصر (عبدالجواد، 1988؛ مختار، 2007). ويتميز النظام القبلي بتقديم وظائف اجتماعية لخدمة أفراده. وتشكل القبيلة من منظور التقليدية والحداثة لديركهيم⁽⁹⁾ (Durkheim) مجتمعاً تقليدياً يتعايش مع الموانع الطبيعية من جبال وغابات وغيرهما، فيتم الانعزال المكاني ويقل التواصل ويكون الانعزال الاجتماعي والفكري مما يولد الشعور بعدم الأمان بين المجموعات التقليدية (محمد، 1998). أما بالنسبة لابن خلدون⁽¹⁰⁾ فقد أصبغ عليها مصطلح البداوة، ويفرق بين أهلها وأهل الحضار في قوله: «إن أهل البدو أقرب إلى الشجاعة من أهل الحضار» (باتسييفا، 1978).

الجفاف وبنية المجتمعات:

على الرغم من تعدد المحاولات النظرية والنماذج التي تعالج قابلية التعرض للأخطار (؛ Bohle, 1995 ; Staupe, R., & Rubin, 2022 Chambers, 1989) إلا أن رؤية فاجي (Faggi, 1993) في معالجة قابلية المجتمعات للتعرض لأخطار المجاعات الناجمة عن خطر التصحر وما يتصل بها من متغيرات في بنية سلوك المجتمعات التقليدية (المعتمدة على قنوات الإنتاج الأولي) وسلوكها الاجتماعي هي الأقرب لموضوع هذا البحث.

تقوم رؤية فاجي عبر النموذج الذي صممه على فرضيتين: (i) «أن أي مجتمع يهدف إلى الاستقلالية والاعتماد على الذات، بقدر الإمكان، في إطار القيم الاجتماعية ودون أي كوابح حتمية بيئية» (Turco, 1988)، وبذا تصبح القيم الاجتماعية خطوة عملية نحو التنظيم الذاتي المتقدم، بعيداً عن موازنات الدولة التي تزيد الأمر تعقيداً». (ii) «أن النشاطات الإنتاجية المحلية التي يزاولها المجتمع متفاعلاً مع الحيز الطبيعي المتاح له، في إطار مرجعيته الذاتية (self-referentiality) أو

خبراته التراكمية، عبر هياكله المحلية تزيد من قدرته على الاعتماد على الذات». ويصنف فاجي كارثة التصحر، وما يتصل بها من سلوك مجتمعي إلى ثلاث مراحل تؤدي كل واحدة إلى الأخرى، وهي: كارثة أولية، و كارثة وظيفية، و كارثة بنيوية تتميز كل واحدة منها بخصائص معينة. ويتم تطبيق هذه المراحل على مجتمع قبائل إقليم دارفور في ضوء موجات الجفاف التي تعرض لها الإقليم سبعينات وثمانينات القرن الماضي.

الدراسات السابقة:

حاولت دراسات عدة تفسير مفهوم الصراع كظاهرة اجتماعية في إطار البداوة والقبيلة والدولة، متناولة العلاقة بين ثقافة الحرب عند البدو، وطبيعة النزاع المنسوب إلى القبيلة، وتوصلت إلى عدم اقتران البداوة في كل الحالات بثقافة الحرب (مكاوي، 2022). وعزت الدراسات التي ركزت على مسببات النزاع في الإقليم إلى أنه يتصل بأسباب إدارية واجتماعية ونفسية واقتصادية وسياسية وبيئية (صالح، 1998؛ تاج الدين، 2010). وربطت أخرى النزاع في الإقليم بإدارة الموارد المتاحة فيه، وقرنت بدايته بالصراع التقليدي بين المزارعين والرعاة، كتعدي المزارعين على المساحات المفتوحة للرعي، وانتهاك الرعاة لحرمة المزارع من أخرى (إبراهيم وبابكر، 1983؛ أبو رفاس، 2010). وعزته أخرى لفقدان الأصول، والفشل في الوصول إلى الموارد، وضعف إنتاج وتجارة الماشية (Young, 2005). وارجعته أخرى لحتمية للتدهور البيئي المتمثل في تذبذب معدلات الأمطار وتدني خصوبة التربة الزراعية والمراعي، وضعف إنتاج الغذاء، والنزاع على الموارد إلى أن أخذ النزاع طابعاً سياسياً (إبراهيم 2018؛ Biasutti, 2019). كما استعرضت دراسات أخرى البعد السياسي لأزمة الإقليم مشيرة إلى تأثير النزاع فيه بالنزاع في دول الجوار كتشاد وإفريقيا الوسطى وانتشار السلاح فيهما (منقار 2006؛ إسماعيل 2007). وتناولت أخرى النزاع بين قبائل بعينها في الإقليم مركزة على الاقتتال بين بعض قبائله كالزغاوة والرزيقات، والعرب والفور، محللة لأسبابها وآثارها المترتبة عليها (تكنة، 1998؛ أحمد، 1998).

أما الدراسات التي ركزت على التعايش السلمي⁽¹¹⁾ ونبذ العنف ودور آليات فض النزاعات في الإقليم فقد ناقشت دور العرق واللغة والدين في عملية التعايش السلمي. وتوصلت إلى أن أكثر 80 % من الصراعات القبلية في السودان توجد في إقليم دارفور، وإن السبب الأساسي فيها يرتبط بالأرض (جاء الله، 2010).

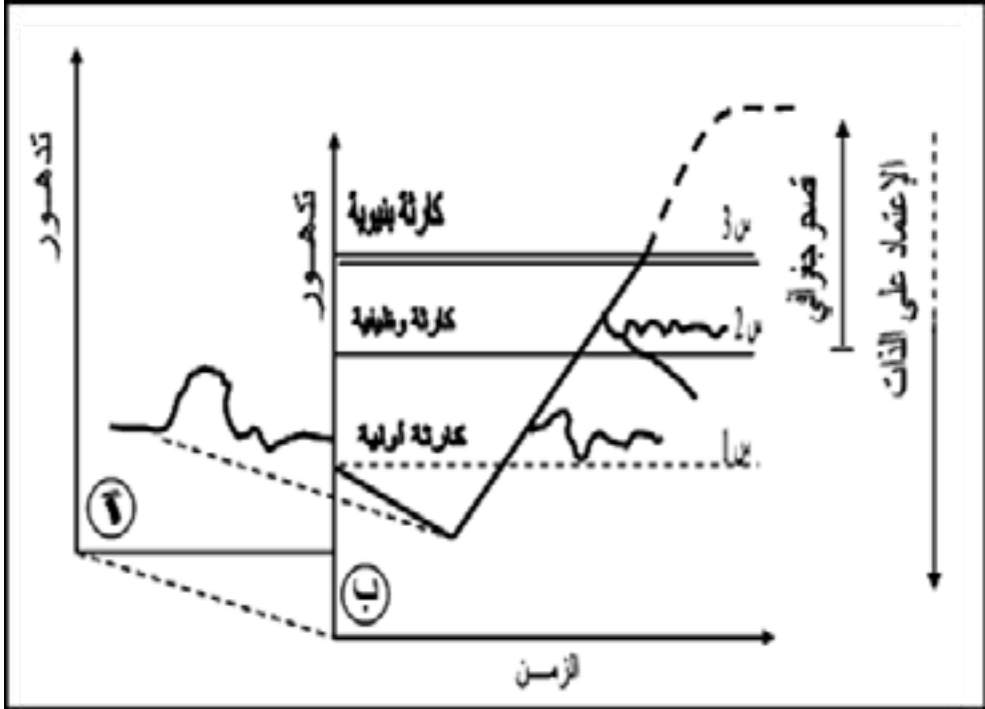
3تطبيق نموذج «قابلية التعرض لكوارث الجفاف والمجاعات على إقليم دارفور:

0.3. المرحلة الأولى: مرحلة الكارثة الأولية (1973-1982):

يعتقد فاجي (1993) أن التصحر كارثة بيئية لها تأثير سلبي على إنتاج المجتمعات، إذ يؤدي إلى تقليل حجم الإنتاج الطبيعي للموارد. وأن المجتمع يتعامل مع الكارثة في مرحلتها الأولى (الكارثة الأولية) بطريقة مستقلة معتمداً على ذاته ودون تدخل خارجي عن طريق نظام ضبط اجتماعي (شكل رقم 2). ولا تظهر، حتى هذه اللحظة، كارثة التصحر إلى حيز الوجود، طالما أنه ليس هنالك تغير في المقدرة الإنتاجية العامة للمجتمع. ولكن يمكن تصنيف وضع المجتمع في هذه المرحلة بأنه يمر بكارثة بيئية لا تؤثر على البناء الاجتماعي ككل. ولكنها تتخطى عتبة الثبات

الأولية، التي أشار إليها بالرمز (س1).

يقتضي تطبيق رؤية فاجي على إقليم دارفور في مرحلة الكارثة الأولية تناول قابلية تعرض الإقليم للجفاف (vulnerability to drought) من ناحية، وإستراتيجية مجتمع دارفور ممثل في المنظومة القبلية للتكيف مع الجفاف، في إطار الاعتماد على الذات، بالتركيز على الانتفاع بالموارد محكومة بمقومات التعايش السلمي والتوازن الاجتماعي وآليات فض النزاعات من ناحية أخرى. شكل رقم (2) نموذج التعرض لكوارث الجفاف (التصحّر) والمجاعات لفاجي (1993)

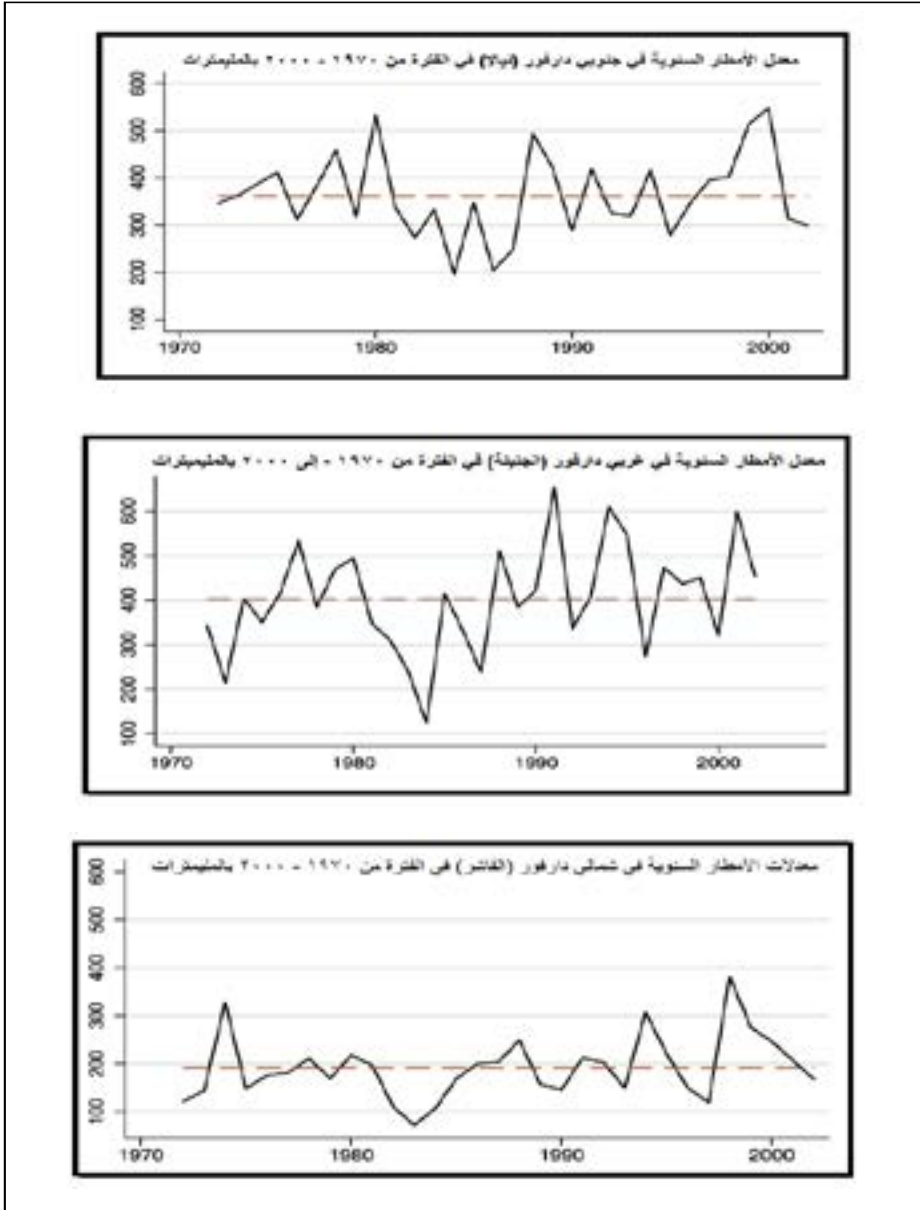


(المصدر: Faggi, 1993)

وفيما يتعلق بقابلية الإقليم للتعرض للجفاف فقد أوضحت كثير من الدراسات أن الإقليم، باعتباره جزء من حزام الساحل الإفريقي، يتميز بتذبذب عال في معدلات الأمطار وتباين في توزيعها مكانياً، الأمر الذي جعل سيادة ظروف الجفاف فيه أو الفيضانات أمراً طبيعياً (Biasutti, 2019, (Mortimore, 1991; De Wall, 1989a

شهد إقليم دارفور الكبرى في الفترة بين 1970-2000 فترات جفاف بلغت أكثر من نصف الفترة وهي: 1967-1973، 1983-1985 و 1987-1988 و 1990-1991 و 2000-2001 (Young, et al 2005). كما شهد تذبذباً في معدلات الأمطار السنوية إلى أدنى مستوياته في بداية السبعينات ومنتصف الثمانينات التسعينات. ففي شمالي الإقليم، وهو الجزء الأقل أمطاراً، تدنت المعدلات في منتصف الثمانينات إلى 60 ملم بينما بلغت في نهاية التسعينات 389 ملم. وفي غربي الإقليم بلغت

150 ملم، بينما بلغت في 650 ملم في بداية التسعينات. وفي جنوبي الإقليم بلغت 200 ملم بينما بلغت 540 ملم في نهاية التسعينات. أدت فترات الجفاف هذه إلى عدم الاستقرار في الإنتاج الزراعي والحيواني وحركة السكان. (شكل رقم 3).



(المصدر: Kevane & Gray (2008), وعمل الباحث.

شهد الإقليم في 1984 جفافاً أعقبته مجاعة أودت بحياة 176,000 نسمة من سكانه (De Wall, 1989a)، وعلى الرغم من أنها كانت أسوأ مجاعة ناجمة عن الجفاف حدثت في الإقليم إلا أنها لم تكن الأولى في تاريخه، فقد شهد في 1873 مجاعة عرفت محلياً بـ «كورا فاتا» أي العظم الأبيض، اتسم عامها بفشل في الإنتاج بسبب الجفاف، ونزاع على الموارد على طول الشريط الحدودي بين دارفور ووداي في دولة تشاد، ونشطت عمليات النهب والسطو على القوافل التجارية. وحدثت مجاعة أخرى في الفترة بين 1888-1892، كانت أسوأ من سابقتها، لم يكن الجفاف وحده سبب في حدوثها، بل كان لحروب جيوش المهديّة (1881-1899) في دارفور القدح المعلى في ذلك (De Wall, 1989b). وقد شهدت هذه الفترة هجرة قسرية لبعض أفخاذ قبيلة البقارة إلى أمدرمان لأسباب سياسية⁽¹²⁾. وكان الجفاف سبباً في المجاعة الكبرى التي حدثت في جنوب شرقي الإقليم في 1913-1914، والتي فاقم من حدتها الحرب بين جيوش على دينار وقبيلة الرزيقات. فارتفعت أسعار الغذاء ونزحت أعداد كبيرة من قبيلة الزيدانية إلى كرفان (الإقليم المجاور لإقليم دارفور) ونزحت قبيلتا البرتي والزغاوة إلى أقصى جنوبي دارفور (De Wall, 1989b). كما ساهم جفاف عام 1973 في تدني إنتاجية التربة من الغطاء الحشائشي والزراعة عدا بعض الأراضي الزراعية جنوبي الإقليم، وفي تدني إنتاجية الثروة الحيوانية، إذ فقدت ولاية شمال دارفور بسببه أكثر من 75 % من الأبقار، و65 % من الضأن، و60 % من الإبل، و45 % من الماعز (وزارة الزراعة، 2001). ومن ناحية أخرى يتصل الاعتماد على الذات لدى قبائل إقليم دارفور على خصائص الضبط الاجتماعي التي مكنت المجموعات القبلية من التعايش السلمي والتوازن الاجتماعي والارتفاع بالموارد في ظل الجفاف، ومن التكيف مع المعطيات البيئية التي تتميز بعدم استقرار معدلات التساقط فيها زماناً ومكاناً وكميةً (حياتي وإبراهيم، 2013). ويتصل الارتفاع بالموارد في المقام الأول بالدار (الأرض)، إذا ينظر أفراد القبيلة للدار باعتبارها ملكاً لهم، وينظرون لزعيم القبيلة⁽¹³⁾ باعتباره حامي حمى هذه الملكية. وتوزع الأرض لكل أفراد القبيلة بغية زراعتها، في شكل حواكير بينما تترك الأراضي غير المستغلة للزراعة ملكاً مشاعاً للرعاة العابرين من البدو (Mohamed, 2006a)، من القبائل الأخرى. وهذا يعكس مرونة عالية في استغلال المورد والارتفاع بها، ويعكس مستويين من الملكية: ملكية خاصة تستغل في الزراعة، وملكية خاصة وعامة في ذات الوقت تستغل في الرعي، ويكون نصيب أفراد القبيلة في الأخيرة كنصيب غيرهم من الرعاة المنتمين لقبائل أخرى. وكان كل من الرعاة والمزارعون يراعون حرمة حقوق بعضهم البعض، فالرعاة يراعون حرمة المزارع ولا يتعدون عليها، إذ أن للقبائل الرعوية طرق ومسارات تسير عليها في حركتها شمالاً وجنوباً تسمى المراحيل (المسارات) يبلغ عددها إحدى عشر مرحلة⁽¹⁴⁾. والمزارعون أيضاً يراعون حرمة المراحيل ولا يتعدون عليها بالزراعة فيها. بل ويتعدى الأمر أبعد من ذلك لدى القبائل الرعوية المتحركة، إذ أن لديهم منادياً يرسلونهم للقرى التي يمرون عليها لإخبارهم بوقت سيرهم فتخرج كل قرية لتستقبل ضيوفها وتقيم لهم الاحتفالات. ولم يكن هناك صراع متجذر بين الرعاة والمزارعين المستقرين وكان التداخل بينهما طبيعياً، وقد يؤدي أحياناً إلى تغيير كامل في النشاطات

وطريقة الحياة، إذ تغيرت حياة الفور المزارعين المستقرين إلى بدو رعاة في غربي الإقليم، وبالعكس إستقر الزغاوة البدو الرحل الذين فقدوا معظم حيواناتهم أثناء جفاف السبعينات من القرن الماضي في جنوبي الإقليم. ولكن ليست الصورة وردية دائماً، ففي بعض الأحيان يقوم بعض المزارعين في محاولة منهم لإبعاد الرعاة عن مناطقهم وتجنب الصراع معهم بحرق مساحات كبيرة من المراعي القريبة من مزارعهم، ما يؤدي لصراعات في بعض الأحيان (إدريس، 2006)، الأمر الذي يتطلب آليات ضبط تحكم استغلال هذه الموارد. ولعل أبرز خصائص الضبط الاجتماعي التي ساهمت في تعزيز استراتيجيات التكيف مع واقع بيئي يتسم بعدم الثبات في معدلات الأمطار (living with uncertainty) هو انصهار القبائل في دارفور بصورة قوية الشيء الذي مكنها من التعايش السلمي لفترات طويلة امتدت لأكثر من قرنين من الزمان (Young, et al, 2005)، قبل أن تنفجر أزمة دارفور في 2003. وقام هذا الانصهار على: المصاهرة بين القبائل التي أدت إلى تمييع الفروق اللغوية والجسدية⁽¹⁵⁾، والإسلام باعتباره الديانة التي يعتنقها كل سكان الإقليم، واللغة العربية التي تسود الإقليم على الرغم من وجود لهجات محلية (عمر، 2010). وشكلت أضلاع مثلث الإنصهار، المشار إليها أعلاه، مرونةً وتسامحاً عرفياً وشراكةً في الموارد الطبيعية عن رضا. ومهدت لتنظيم أعراف تفرق بين ملكية العين وحقال انتفاع، وهذه الأعراف تواكب المستجدات في حدود الممكن، وتطبق دون إصرار على حافية التطبيق، الشيء الذي سهل سبل كسب العيش. ولعل من أهم الخصائص التي ساهمت في التعايش السلمي هي رضا والتزام أفراد القبيلة لقيادتها لأنهم يستمدون شرعيتهم من رعاية أعراف وتقاليد المجتمع. وعلى الرغم من الدور الإيجابي لعوامل المرونة التي تحلت بها قبائل الإقليم كقواعد أساسية للتعايش السلمي كانت تظهر على السطح، قبل جفاف عام 1984، بين فترة وأخرى نزاعات حول الماء والكالا الذي حدث بين قبيلتي الكبابيش والزيادة في 1957 (Abdul-Jalil, 2008). ولكنها كانت تصنف بانها محدودة الأثر، الشيء الذي مكن النظام القبلي من تخطيها بفضل العلاقات الطيبة التي كانت تربط القبائل (Brien, 1998)، والآليات القبلية لفض النزاعات (علي، 1978; Mohamed, 2006b). وتعتبر الجودية من أهم آليات فض النزاعات في المناطق الريفية في السودان، وتعني السلوك الموجه لتسوية الخلافات بين أفراد المجتمع على مختلف مستوياته في إطار مؤسسات محلية، دون اللجوء إلى محاكم الدولة (أبو رفا، 2010، جبريل، 2019). وتظهر الجودية كسلوك عفوي أينما حدث نزاع بين أفراد أو أسر أو قبائل، والذي عادة ما تكون بذرتة تعدّ باين على ممتلكات أحد الطرفين (مرعى، مورد ماء، سلطة، ...) عن قصد أو عن غير قصد وسؤ فهم. وعند بداية هذا النزاع يهْبُ متطوعين، عادة من كبار السن ويتحلون بالحكمة والحياد ومعرفة التقاليد الموروثة، ليلعبوا دور الوسيط لحلّه قبل أن يستفحل. يطلق على الوسيط في الإقليم بالأجاويد (مفردها أجواوي) ويلعبون دوراً مهماً في تهدئة الخواطر، وبحث أسباب النزاع، والاستماع إلى أطرافه، ثم البت فيه. و«الأجواوي» هو فاعل خير يبذل وقته ويعمل فكره لفض النزاع طواعية ويكون أجره سمو قدره وسط أفراد قبيلته⁽¹⁶⁾. وتعقد جلسات الأجواويد «مجالس الصلح» هذه في مكان كبير يتفق عليه ويسع لعدد كبير من

أنصار الطرفين الخصمين لفض النزاع، وقد يكون هذا المكان شجرة كبيرة تعرف بشجرة الجودية أو راكوبة. والراكوبة لغة تعني السقيفة أو العريش، ومحلياً يقصد بها مظلة تصنع من المواد المحلية (حشائش جافة «قش» وفروع أشجار) يستظل بها عند الظهيرة، وتعني اصطلاحاً اتفاق طرفين خصمين على قبول مبدأ المفاوضات لفض نزاع بينهما بوجود طرف ثالث محايد (الأجاويد). والجودية مؤسسة اجتماعية تقوم على منع النزاعات، فعندما يحدث نزاع وسط مجموعات محلية يكون القادة القبليون الذين أتباعهم ليسوا طرفاً في النزاع أجاويد لحله ويديرون النقاش بين الطرفين المتخاصمين. وقد اكتسبت الجودية مع مرور الزمن قدسية، إذ لا يجزؤ أحد على رفض الجودية كآلية لفض النزاعات، أو يتقاعس عن تنفيذ الحكم الصادر عنها. ومن يقدم على ذلك يعرض نفسه لتبعات أخرى كالمقاطعة الاجتماعية، ويوصف أو يصنف بأنه شخص لا يحترم الأعراف «كسار خواطر» (Mohamed, 2006b)، وهذه صفة ما بعدها ذم في العرف الاجتماعي وهي مدعاة بلا شك للقطيعة من مجتمع القبيلة، ويفقد بذلك «كسار خواطر» التضامن والسند والحماية والنصرة من العشيرة على وجه خاص أو القبيلة على وجه عام.

إن استمرارية الجودية لفترة طويلة كآلية لفض النزاعات على مستوى القيادات القبلية دلالة على دورها الفاعل في تثبيت ركائز العدل في مجتمع قبلي بفضل القوانين القبلية العرفية لا بفضل القوانين التي تحكم بها محاكم الدولة، وفي رأب الصدع الذي ينتاب النسيج الاجتماعي. على الرغم من أن فاجي يرى أن المجتمع يدير الكارثة في مرحلتها الأولى بطريقة مستقلة معتمداً على ذاته ودون تدخل خارجي عن طريق نظام ضبط اجتماعي، يمكن القول إن المجموعات القبلية استطاعت من تخطي أزمة نقص الغذاء ليس فقط اعتماداً على مواردها الذاتية، وإنما شهدت بعض مناطق الإقليم تدخلاً من قبل الدولة في صورة مشروعات تهدف لمحاربة العطش وتخفيف أزمة نقص الغذاء بتوزيع مواد غذائية.

النزاع وفض النزاع في مرحلة الكارثة الأولى (قبل عام 1983):

لم تكن النزاعات القبلية قبل الجفاف الذي حدث في 1973 ديدن سكان الإقليم، ولم تكن حالات النزاع من حيث الحدة كما هي عليه الآن. فقد سُجلت في الفترة بين 1932-1970 ثلاثة نزاعات فقط. إذ كانت القيادة القبلية قادرة على فض معظم النزاعات القليلة وفق أسس للتسويات في شكل دييات وغيرها، وكان ذلك دون تدخل الدولة. ولعل ما يؤكد ذلك أنه في الفترة من 1916-1956 تدخلت الدولة لفض نزاعين فقط في الإقليم عقدت لهما مؤتمري صلح (جدول رقم 2). كان الأول في 1924 لفض نزاع بين الرزيقات والدينكا والثاني في 1932 بين عدة قبائل في الإقليم شملت الزيادية والبرقي والميدوب وقبيلتين مجاورتين من إقليم كردفان هما الكبابيش والكواهلة (بشار، 2003). أما الفترة التي تلت جفاف 1973 وحتى 1982 فقد شهد زيادة نسبة النزاع القبلي في الإقليم. وتشير الدراسات إلى حدوث 16 نزاعاً مسجلاً بين قبيلتين أو أكثر (جدول رقم 1).

جدول رقم (1) أهم الصراعات المسجلة في إقليم دارفور في الفترة من 1932 إلى 1982م

الرقم	القبيلة- القبائل المشاركة	السنة	السبب الأساسي في النزاع	مكان النزاع	آلية فض النزاع
1	الكبابيش - الكواهلة - البرقي - الميذوب	1932	الرعى وحقوق المياه	ش دارفور	الإدارة الأهلية
2	الكبابيش - الميذوب - الزيدانية	1957	الرعى وحقوق المياه	ش دارفور	الإدارة الأهلية
3	الرزىقات - المعاليا	1968	السياسات الإدارية المحلية	ش دارفور	الإدارة الأهلية
4	الرزىقات - الدينكا	1975	الرعى وحقوق المياه	ج دارفور	الإدارة الأهلية
5	الرزىقات الشمالية (ماهرية) - بني هلبه	1976	الرعى وحقوق المياه	ش دارفور	الإدارة الأهلية
6	زغاوة - زغاوة	1976	حقوق المياه	ش دارفور	الإدارة الأهلية
7	الرزىقات الشمالية (الأباله) - الداجو	1976	الرعى وحقوق المياه	ش دارفور	الإدارة الأهلية
8	الرزىقات الشمالية (الأباله) - البرقو	1978	الرعى وحقوق المياه	ش دارفور	الإدارة الأهلية
9	الرزىقات الشمالية (الأباله) - القمر	1978	الرعى وحقوق المياه	ش دارفور	الإدارة الأهلية
10	الرزىقات الشمالية (الأباله) - الفور	1980	الرعى وحقوق المياه	ش دارفور	الإدارة الأهلية
11	الرزىقات الشمالية (الأباله) - البرقو	1980	الرعى وحقوق المياه	ش دارفور	الإدارة الأهلية
12	التعايشة - السلامة	1980	السياسات الإدارية المحلية	ج دارفور	الحكومة

الرقم	القبيلة- القبائل المشاركة	السنة	السبب الأساسي في النزاع	مكان النزاع	آلية فض النزاع
13	الكبابيش - البرقي - الزيادية	1981	الرعى وحقوق المياه	ش دارفور	الإدارة الأهلية
14	الرزيقات - الدينكا	1981	الرعى وحقوق المياه	ج دارفور	الحكومة
15	الرزيقات الشمالية - البني هلبه	1982	الرعى وحقوق المياه	ج دارفور	الحكومة
16	الكبابيش - الكواهلة - البرقي - الميذوب	1982	الرعى وحقوق المياه	ش دارفور	الحكومة

المصدر: رئاسة الجمهورية 2004, Abdul-Jalil, 2008 - ش: شمال - ج: جنوب.
يشير الجدول رقم (1) إلى أن أبرز سمات النزاع وآليات فضه في الفترة بين 1982-1982، وهي:

- يشير الجدول إلى النزاعات المسجلة لدى الدوائر الحكومية فقط، وربما كانت هناك نزاعات تمت تسويتها دون التبليغ عنها خاصة في النصف الأول من السبعينات والتي شهدت جفافاً في 1973.
- تقطن معظم القبائل أطراف النزاع في شمالي الإقليم (الرزيقات الشمالية «الأباله»، البرقي، الميذوب، الزيادية، الزغاوة)، وهو الجزء الأكثر تضرراً بالجفاف والذي شهد معظم هذه النزاعات (منطقة كبكاييه، جبال ميذوب، وادي هور). وإن النزاع القبلي الذي أحد طرفيه قبيلة الرزيقات الشمالية (المحاميد، العريقات، الماهرية) هو الأكثر تكراراً، ويعزى ذلك إلى شعور هذه القبائل بالغبن تجاه التقسيم السابق للديار الذي لم يشملها بسبب كثرة تجوالهم وعدم استقرارهم في رقعة محددة في حين أن لكل القبائل الأخرى دياراً، واكتفوا بطلب ضمان حق المرور عبر مراحل محددة في كل ديار من الجنوب إلى الشمال بدلاً من استقرارهم في مكان واحد.
- كان السبب الأساسي وراء معظم من تلك النزاعات (87 %) المرعى وحقوق المياه أو بمعنى آخر الأرض أو الديار وما بها من موارد. وفي هذا إشارة إلى النزاع التقليدي بين الرعاة أنفسهم على المراعي والمياه من ناحية وبين الرعاة والمزارعين على المسارات (المراحيل) من ناحية أخرى.
- حدثت خلال هذه الفترة ثلاث حالات نزاع بين قبائل من داخل الإقليم وأخرى من خارجه، كالذي حدث مرتين بين الرزيقات والدينكا⁽¹⁷⁾ وآخر بين البرقي من ناحية والكبابيش والكواهلة⁽¹⁸⁾ من أخرى.

- في الوقت الذي كانت فيه اتفاقيات الصلح تمتد لفترة زمنية طويلة لفاعليتها والالتزام ببندوها، كاتفاق الصلح بين الكبابيش والكواهلة والبرقي والميدوب والذي استمر لـ 25 عاماً (1932-1957)، أصبحت بمرور الزمن لا تستمر لأكثر عامين أو ثلاثة ثم يعود الإقتتال من جديد لنفس المجموعتين القبليتين ولذات الأسباب التي تم الاتفاق عليها من قبل كما سنرى لاحقاً.
- زادت نسبة النزاع القبلي في الإقليم بمرور الزمن، ففي فترة ما قبل السبعينات بلغت نسبته 19 %، وبلغت 37 % في السبعينات و44 % في بداية الثمانينات.
- استطاعت آليات فض النزاعات السالفة الذكر تحت مظلة الإدارة الأهلية أن تقوم بتسوية 81 % من النزاعات والفصل فيها دون تدخل الدولة التي تدخلت في فض ثلاثة نزاعات فقط.

ويشير الجدول رقم (1) إلى مصطلح الإدارة الأهلية كآلية لفض النزاعات والذي بدأ استخدامه بعد أن فتحت القوات الإنجليزية المصرية السودان (1889 - 1956) أشركت المواطنين في الحكم عن طريق ما عرف بالإدارة الأهلية (Native Adminstration)، إذ تم تجميع الكيانات القبلية في وحدات إدارية وتم تعيين قيادات قبلية عليها (محمد، 1998). وكانت الإدارة الأهلية تمثل امتداداً طبيعياً للنظام القبلي الذي فرضته ظروف بيئية واقتصادية واجتماعية وسياسية. وقد طوره الساسة البريطانيون في الشكل أجهزة محلية ترعى حقوق الأفراد والمجموعات القبلية، وتبسط الأمن والاستقرار، وتحمي البيئة المحلية وفق أعراف موروثية. وسننتفي هذا الإطار حزمة من القوانين أسهمت في تنظيم وظائف تلك الأجهزة من النواحي الإدارية والأمنية والقضائية، مثل قانون المحاكم الأهلية لسنة 1932. وموجب هذا القانون وغيره⁽¹⁹⁾ أضحى رجال الإدارة الأهلية يتمتعون بثقل سياسي وإداري وقضائي في مناطقهم، ويمثلون حلقة وصل بين الحكومة المركزية ورعاياها في الأرياف والبوادي، لأن وظيفتهم كانت تتجلى في تقدير الضرائب المحلية وتحصيلها، وحفظ الأمن والنظام العام، والفصل في معظم قضايا الحقوق والجنايات (شوك، 2009). وبفضل نظام الإدارة الأهلية كان الفصل في النزاعات والقضايا يتم وفق تسويات موروثية ومتعارف عليها بين القبائل، كالاتفاق على دية الرجل، داخل القبيلة وخارجها، ودية المرأة ودية أعضاء جسم الانسان. وتدفع الدية عيناً في شكل حيوانات يحدد عددها وسنها. ومن هذه التسويات الاتفاق المبرم بين بعض قبائل جنوب دارفور والمعروف بحلف جوقين أبوصلعة في 1941. وكان هذا الاتفاق بمبادرة من الناظر محمد إبراهيم دبكة زعيم قبيلة البني هلبه بمعرض أبوصلعة وهي بحيرة شمال شرقي برام في دار الهبانية (جدول رقم 2).

جدول رقم (2) نموذج للتسويات بين بعض القبائل: الدية المتعارف عليها بين بعض قبائل

جنوب دارفور (بالبقر)

م	القبيلة	الرجل		المرأة		العين	الرجل	اليد	السن	الأصبع
		داخل القبيلة	خارج القبيلة	داخل القبيلة	خارج القبيلة					
1	البنى هلبه	30	70	15	30	15	15	15	بقرة جدعة	بقرة جدعة
2	البرقو	30	71	15	-	15	15	15	عجل جدع	عجل جدع
3	مساليت (نحاس)	13	13	6	-	6	3	3	3	3
4	برقد	كرامة	6	6	-	3	3	3	3	3
5	هبانية	30	70	35	-	15	15	5	1	1
6	مساليت (دنقر)	13	33	12,5	-	1	1	2	1	1
7	معاليا	41	61	20	-	20	20	2	1	1
8	رزىقات	61	71	30,5	-	15	15	15	1	1
9	تعايشة	42	72	42	-	21	21	21	1	1
10	فلاته	40	70	20	-	20	20	20	1	1
11	ترجم	12	30	15	-	15	7	7	3	1
12	سلامات	30	70	15	-	15	15	15	1	1

المصدر: (منصور 2010).

وعلى الرغم من أن الإدارة الأهلية كانت تجد الإحترام وهي تمارس صلاحياتها وتبسط الأمن بين أفراد مجتمعها القبلي، إلا أنه في 1970 تم حلها بموجب قرار أصدره مجلس قيادة «ثورة مايو» بحجة عدم كفاية مؤسساتها ومجودها وتخلفها وعزلها رعاياها عن الحركة العامة في المجتمع السوداني. وأن تاريخها ارتبط بالرشاوى واستغلال الموارد المحلية. ووزعت، من ثم، سلطات الإدارة الأهلية بين مجالس الحكم المحلي، والمحاكم الشعبية، ولجان تطوير الريف، ووحدات الاتحاد الاشتراكي. إلا أن الممارسة العملية أثبتت عجز هذه المؤسسات البديلة عن سد الفراغ الذي كانت تشغره الإدارة الأهلية خاصة في كردفان ودارفور (شوك، 2009). وعلى الرغم من حل الإدارة الأهلية فقد لعب بعض زعمائها دورا في فض النزاعات في المجتمع بإعتبارهم طرفا مقبولا للقيام بدور الجودية (جيريل، 2019). وكان لهذا الدور أثر كبير في أن المجتمع القبلي قد تمكن في فترة الكارثة الأولية (1973-1982) من التعايش السلمي وفض النزاعات التي كانت تطفو على السطح بفضل آليات فض النزاعات السالفة الذكر.

2.1. المرحلة الثانية: مرحلة الكارثة الوظيفية (1983-2002):

يعتقد فاجي أنه في سيادة ظروف الجفاف والتصحر تؤدي إلى تعرية المناطق الزراعية، وزيادة وسائل التكيف مع إنتاجية المراعى الضعيفة، وتتعرى هيكل المجتمع المحلي ويتعرض للكارثة، وتتفكك العناصر والعلاقات المكونة له. ويصبح المجتمع أمام كارثة بيئية للوظائف المحلية. ووفقاً

لمقدرة النظام الاجتماعي على ابتداع بدائل أخرى يفترض فاجي احتماليين:

i. إمكانية النظام الاجتماعي ضبط عمليات تدهور هياكله المحلية الوظيفية للإنتاج بابتداع قدرات تنظيمه جديدة وإيجاد فرص لإعادة التعمير، سواء كانت مدعومة بابتكار داخلي أو بتدخل خارجي (العون الإغاثي)، وفي هذه الحالة فإنه لا محالة ينطلق. ولكن يكون النظام الاجتماعي عرضة للتغير. كما يعتقد أن التدخلات الخارجية تعني، من حيث المبدأ، عدم الاعتماد على الذات، ويمكن أن تؤثر على الإنتاج الذاتي المستقل. وأن نجاح سبل الاستقرار، التي تساعد المجتمع في الاعتماد على الذات، تبنى على الإستراتيجيات التقليدية بالرغم من تدهورها وعدم أدائها لوظيفتها. ويكون المجتمع، في هذه المرحلة، قد توصل إلى عدة وظائف. وأنه ليس بالضرورة أن تؤدي هذه المرحلة إلى تدهور الهيكل الاجتماعي إلى مستوى الاعتماد كلياً على الإعانات الخارجية.

ii. بداية تدهور هياكل المجتمع المحلية الوظيفية للإنتاج، وعدم تحمل القيم الاجتماعية لها التدهور، وهذا يعني انعدام الإبداع الداخلي الكافي والتدخلات الأجنبية، والذي ربما يؤدي إلى تدهور النظام إلى مستوى يتخطى قدرات التأقلم، حيث تنعدم احتمالية إعادة التوازن. وتتدهور من ثم استقلاليته الإنتاج المحلي شيئاً فشيئاً بسبب فقدانه للموارد الطبيعية والهوية التاريخية والجغرافية.

ولتحليل الكارثة الوظيفية فإنه ينبغي مناقشتها عبر إقتصاد الإقليم التقليدي الذي يركز على الزراعة المطرية والثروة الحيوانية، وتقدر مساهمة الإقليم بحوالي 30 % من تجارة الثروة الحيوانية في البلاد (عبد الجليل، 2006). اثرت سيادة الجفاف في الإقليم في منتصف ثمانينات القرن الماضي على اقتصاده، إذ فقدت الأسر بسببه 60-80 % من ثروتها الحيوانية إما بموتها أو بيعها في ظروف طارئة بأسعار زهيدة (Ibrahim, 1991). وتشير تقارير وزارة الزراعة إلى أنه نسبة لزيادة عدد السكان خلال الفترتين (1963 - 1973) و(1976 - 1987)، وانخفاض الإنتاج الزراعي بنحو 75 % مما كان عليه قبل 1968 بسبب الجفاف المتعاقب في شمالي الإقليم ازادت الحاجة لإنتاج الغذاء فوسعت الرقعة الزراعية في إقليمي دارفور وكردفان من 300.000 هكتار إلى 1.500.000 هكتار (وزارة الزراعة، 1980). ونسبة لأن التوسع تم شمالي إقليم دارفور الذي تقل فيه معدلات الرطوبة الكافية للزراعة المطرية فقد تدنى الإنتاج الزراعي (Abdul Jalil , 1992).

ساهم تدهور انتاجية الإقتصاد الزراعي والرعوي على الأمن الغذائي في الإقليم، خاصة وأن 44 % من دخل الأسر في شمالي الإقليم يعتمد عليهما (Ibrahim, 1991). وظهرت من ثم الفجوات الغذائية في أماكن مختلفة منه خاصة في مناطقه الشمالية. ونضب مخزون الأسر من الحبوب⁽²⁰⁾، ومن الكميات المخزنة لديها من الأطعمة المحفوظة⁽²¹⁾ (Preserved foods) والمخمرة⁽²²⁾ (fermented foods). فساء الوضع الغذائي، ولم تجد كثير من الأسر ما تسد به الرمق سوى اللجوء إلى الأغذية البرية (Wild crops / foods) كالدفره (wild grass) والكريب (wild rice) وجوب المخبث (berries) وغيرها من

الثمار البرية. ولحل أزمة نقص الغذاء ابتدع أفراد المجتمع استراتيجيات جديدة خارج إطار الاقتصاد الزراعي الرعوي. تمثلت في تنويع مصادر الدخل كالانخراط في الأعمال الحرة (التجارة الهامشية)، والاحتطاب والعمل بالأجر اليومي وفي المؤسسات الحكومية كخفراء، وتجند بعضهم بالمؤسسات العسكرية. واكتظت الأسواق بالمننتجات النسائية من مشغولات يدوية كمنتجات الصوف والسعف، كما شهدت الأسواق أيضاً انتشاراً كبيراً لبائعات الشاي والوجبات الخفيفة، وعملن أخريات بالأجر اليومي في مجال البناء والإنشاءات شأنهن في ذلك شأن الرجال (حياتي وإبراهيم، 2013). وتساعدت في ظل هذه الظروف معدلات النزوح نحو هوامش مدن الإقليم الكبيرة (الفاشر، نيالا)، ونحو جنوبي الإقليم الأمن الغذائي فيه أوفر. وهاجر بعض الشباب إلى العاصمة المثلثة حيث تتوفر فرص العمل، وإلى مشاريع الزراعة الآلية المطرية شرقي البلاد. وخاطرت مجموعات أخرى منهم بحثاً عن عمل في الأقطار المجاورة (ILO, 1986)⁽²³⁾. ولكن ما استخدم من استراتيجيات داخلية، بغية توفير الغذاء، فشلت في تحقيق هدفها الذي كانت تحققه بنجاح في فترات جفاف سابقة، وعمت المجاعة. وتدهور تبعاً لذلك الوضع الصحي، وارتفعت معدلات الوفيات، واددت المجاعة التي بحياة 176,000 نسمة (Ibrahim, 1991). وقد ساهمت استراتيجيات خارجية (External Coping Strategies) في تقليل حدة أزمة نقص الغذاء تمثلت في دعم منظمات العون الإغاثي، ممثلة في برنامج الغذاء العالمي، ومنظمة انقاذ الطفولة البريطانية، وجمعية الهلال الأحمر السوداني. وكان لهذه المنظمات دوراً كبيراً في توفير الغذاء وتوزيعه مجاناً للمتأثرين. وفي هذه الفترة ارتفع عدد المنظمات الأجنبية العاملة بدارفور من 70 منظمة إلى 258 منظمة أجنبية و1580 موظفاً أجنبياً⁽¹⁾ و14500 موظفاً وطنياً وألفا آلية متحركة عام (إسماعيل، 2013).

مما تقدم يتضح جلياً أنه نسبة لسيادة ظروف الجفاف وتعرية المناطق الزراعية وضعف انتاجها، وفشل وسائل التكيف في زيادة الإنتاجية وتدهور الوضع الإقتصادي في الإقليم فإن الاحتمال الأول الذي افترضه فاجي والقائم على «امكانية المجتمع لضبط عمليات تدهور الهياكل المحلية الوظيفية للإنتاج بابتداع قدرات تنظيمه جديدة وإيجاد فرص لإعادة التعمير» لا تنطبق تماماً على تطور الأوضاع لإقليم دارفور، نسبة لتدهور هذه الهياكل وعدم أدائها لوظيفتها وللتدخلات الأجنبية في صورة منظمات طوعية، ولضعفت قدرات المجتمع للتأقلم مع تدهور قنوات الانتاج الأولي ونقص الغذاء وانعدم احتمال إعادة التوازن بواسطة المجتمع نفسه. وأصبح الاحتمال الثاني لفاجي هو الأرجح. وإن في ضعف قدرة النظام القبلي ككل على التأقلم مع المعطيات البيئية القاسية وفقدان الموارد وصعوبة التمسك بعرى التعايش السلمي لدليل على ذلك.

النزاع القبلي في مرحلة الكارثة الوظيفية:

شهدت الفترة بين 1983 إلى 2000 نزاعات قبلية كثيرة، بلغ ما سُجل منها 25 نزاعاً (Abdul-Jalil, 2008)، يشير جدول رقم (3) إلى تصاعد النزاع القبلي، والنزوح وتنامي ظاهرة النهب المسلح. ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:

1. تزايد عدد النزاعات في فترة الكارثة الوظيفية (1983 - 2003)، إذ بلغت 26 نزاعاً في 20 عاماً مقارنةً بعدها في فترة الكارثة الأولية (1932 - 1982) والبالغة 16 نزاعاً مسجلاً في 51 عاماً.

2. غياب دور الإدارة الأهلية باعتبارها الآلية الوحيدة في فض النزاعات في الإقليم، بل أصبحت للحكومة اليد الطولى في تقديم مبادرات عقد مؤتمرات للصلح بين القبائل بمشاركة رموز الإدارة الأهلية.

3. ماتزال القبائل التي موطنها أصلاً شمال الإقليم (الزغاوة) وهاجرت بسبب الجفاف إلى جنوبه أو غربيه واستقرت في ديار غير ديارها، أو أثناء هجراتها الموسمية شمالاً وجنوباً تشكل طرفاً في معظم النزاعات التي شهدتها الإقليم في فترة الكارثة الوظيفية، وأصبحت الأجزاء الجنوبية (محليتي كاس وشعيرية) والغربية (محليات: هبيلة، وادي صالح، الجنينة، زالنجي) مناطق نزارع متكرر (عبد العزيز، 2010).

4. على الرغم من إرتباط أغلب النزاعات بحقوق المياه والمرعي ظهرت أسباب أخرى ترتبط بالنهب والسياسات المحلية والقبلية. وإن في ذلك إشارة على تطور مستوى النزاع.

جدول رقم (3) أهم النزاعات المسجلة في إقليم دارفور في الفترة من 1983 إلى 2002

الرقم	القبيلة - القبائل المشاركة	السنة	سبب النزاع	مكان النزاع	آلية فض النزاع
1	الرزىقات - المسيرية	1983	الرعى وحقوق المياه	ج دارفور	مؤتمر صلح - نيالا
2	الكبابيش - البرتي - الزيدانية	1984	الرعى وحقوق المياه	ق دارفور	مؤتمر صلح - أم كدادة
3	الرزىقات - المسيرية	1987	الرعى وحقوق المياه	ج دارفور	مؤتمر صلح - نيالا
4	القمر - الفلاتا (فولاني)	1987	حدود إدارية	ج دارفور	مؤتمر صلح - نيالا
5	الكبابيش - الكواهلة - البرتي - الميدوب	1987	الرعى وحقوق المياه	غ دارفور	مؤتمر صلح - كبكابة
6	المسيرية - الحوازمة	1987	الرعى وحقوق المياه	ش دارفور	مؤتمر صلح - مليط
7	الزغاوة - الفور	1989	نهب مسلح	ش دارفور	مؤتمر صلح - الفاشر
8	العرب - الفور	1989	حقوق رعي	ش دارفور	مؤتمر صلح - الفاشر
9	الزغاوة - القمر	1990	حدود إدارية	ش دارفور	مؤتمر صلح - الفاشر
10	الزغاوة - القمر	1990	حدود إدارية	غ دارفور	مؤتمر صلح - الجنينة
11	التعايشة - القمر	1990	حقوق أرض	ج دارفور	مؤتمر صلح - نيالا
12	البرقو - الرزىقات	1990	الرعى وحقوق المياه	ج دارفور	مؤتمر صلح - نيالا

الرقم	القبيلة- القبائل المشاركة	السنة	سبب النزاع	مكان النزاع	آلية فض النزاع
13	الزغاوة - المعاليا	1991	حقوق أرض	ج دارفور	مؤتمر صلح - الضعين
14	الزغاوة - بني حسين	1991	الرعى وحقوق المياه	غ دارفور	مؤتمر صلح - كبكابية
15	الزغاوة - الميما - البرقد	1991	الرعى وحقوق المياه	ش دارفور	مؤتمر صلح - الفاشر
16	الزغاوة - البرقد	1991	الرعى وحقوق المياه	ج دارفور	مؤتمر صلح - نيالا
17	الفور - الترجم	1991	حقوق أرض	ج دارفور	مؤتمر صلح - نيالا
18	زعماء قبائل ولايات دارفور	1991	حقوق أرض	ج دارفور	مؤتمر صلح - نيالا
19	الزغاوة - المهرية	1994	رعى وحقوق مياه	غ دارفور	مؤتمر صلح - كتم
20	الزغاوة (السودان) - الزغاوة (تشاد)	1994	سياسات قبلية	تشاد	مؤتمر صلح - باهي
21	المساليت - العرب	1996	رعى - إدارة	غ دارفور	مؤتمر صلح - الجنينة
22	الزغاوة - الرزيقات	1997	سياسات محلية	غ دارفور	مؤتمر صلح - الجنينة
23	الكبابيش - الميذوب	1997	رعى وحقوق مياه	ش دارفور	مؤتمر صلح - الفاشر
24	المساليت - العرب	1999	رعى - إدارة	غ دارفور	مؤتمر صلح - الجنينة
25	الزغاوة - القمر	1999	رعى - إدارة	غ دارفور	مؤتمر صلح - الجنينة
26	الفور - العرب	2000	سياسة - نهب مسلح	ش دارفور	مؤتمر صلح - الفاشر

المصدر: مختار (2007)، (Abdul-Jalil, 2008)

5. امتد النزاع خارج حدود الإقليم بل خارج حدود السودان في بعض الأحيان، وتجلّى ذلك في النزاع بين أفخاذ القبيلة الواحدة (الزغاوة) بسبب السياسات القبلية. وقد فاقم من زيادة حدة النزاع في الإقليم وجود 24 قبيلة حدودية بين إقليم دارفور ودولة تشاد، وتعرّض هذه القبائل الحدود جيئة وذهاباً، ويؤدي دخولها إلى حدوث احتكاكات بينها وبين قبائل الإقليم. بالإضافة عوامل خارجية أخرى مُثلت في النزاع التشادي التشادي (الحرب الأهلية التشادية) الذي بدأ في 1968، والصراع الليبي التشادي بين عامي 1978 - 1987. وشاركت بعض قبائل دارفور في هذه الصراعات مناصرة للأفخاذ التي تنتمي إليها في تشاد (وادي، 1998).

6. لا يوجد، في بداية فترة الكارثة الوظيفية، ارتباط واضح لهوية إثنية في النزاع بين قبائل ذات أصول عربية (مسيرية، رزيقات، كبايش، زيادية) وأخرى ذات أصول إفريقية (زغاوة، فور، برقد، فلاتا)، أو بمعنى آخر نزاع العرب والأفارقة (العرب والزرقة)، إذ يوضح الجدول نزاع بين قبيلتين من أصل إفريقي (الزغاوة - الفور)، ونزاع بين قبيلتين من أصل عربي (الكبايش، الميدوب). ولكن تشير كثير من الدراسات إلى أن النزاع قد زادت حدته وانتحي منها آخر يقوم على التكتلات بين بعض القبائل ضد أخرى في شكل تجمعات إثنية أستخدمت فيه الأسلحة الحديثة، والذي انتهى بمؤتمر صلح شامل عقد في مدينة الفاشر 1989 (أحمد، 1998؛ البطحاني، 2006).

وبشكل عام لا يمكن فصل اسباب النزاع القبلي في دارفور في فترة الكارثة الوظيفية عن اسبابه في فترة الكارثة الأولية (1973 - 1983)، وإن إزداد حالات النزاع في فترة الكارثة الوظيفية وما يتسم به من تعقيد وتشعب دلالة على عجز مؤتمرات الصلح عن بتر جذوره. ولعل في انعقاد مؤتمر الأمن الشامل والتعايش السلمي لولايات دارفور، والقصد قبائلها، في مدينة نيالا في 1997 دليل على ذلك.

3.3. المرحلة الثالثة: مرحلة الكارثة البنيوية (2003 - الآن):

يعتقد فاجي أنه في حالة بداية تدهور هياكل المجتمع المحلية الوظيفية للإنتاج فإن ذلك يعني انعدام الإبداع الداخلي وزيادة التدخلات الأجنبية. وربما يؤدي ذلك إلى تدهور النظام إلى مستوى يخطي قدرات المجتمع للتأقلم، حيث ينعدم احتمال إعادة التوازن. وتدهور استقلالية الإنتاج المحلي للمجتمع شيئاً فشيئاً بسبب فقدانه للموارد الطبيعية والهوية التاريخية والجغرافية. وتتفاقم من ثم الكارثة وتتخطى عتبة الكارثة البنيوية (س3). وتتميز هذه المرحلة بالآتي: (i) لا تعتمد عمليات التصدي للتذبذب البيئي على استراتيجيات التكيف مع النظام، وذلك لانعدامها، بقدر اعتمادها على حدة التذبذبات نفسها، (ii) حدوث علاقات بين المحددات البيئية والمجتمع، (iii) يبحث أفراد المجتمع عن استراتيجيات بقاء خاصة بهم ضاربين بالعادات التقليدية والعلاقات الاجتماعية والتجارب المحلية القوية عرض الحائط. وفي هذه المرحلة يفقد المجتمع استقلاليته ويعتمد على المساعدات الخارجية والتي تؤدي إلى زيادة استقرار البدو الذين هاجروا من المناطق الرعوية والزراعية حول أطراف المناطق الحضرية، وزيادة تعرية المشاريع المروية.

تم التركيز في تحليل مرحلة الكارثة البنائية، في فترة ما بعد 2003 وحتى الآن، بناء على رؤية فاجي لها من خلال مدى استمرارية التدهور البيئي وضعف الإنتاج المحلي وزيادة التدخل الأجنبي واستحالة العودة إلى حالة التوازن ومدى تأثيرها وتأثيرها في النزاع وآليات فضّه في إقليم دارفور في ضوء الشواهد التالية:

- إزدادت حدة التدهور البيئي في الإقليم كردة فعل مباشرة وغير مباشرة لتناقص معدلات تساقط الأمطار عاماً بعد آخر في نهاية مرحلة الكارثة الأولية واستمر هذا التناقض أو التذبذب حتى في مرحلة الكارثة الوظيفية في شمالي الإقليم. وقد أشارت دراسة

أعدتها منظمة إنقاذ الطفولة البريطانية إلى أن معدلات الأمطار تشهد تذبذباً وتناقصاً مستمرين في مدينة الفاشر خلال الفترة بين 1994-2003. ففي 1994 بلغ المتوسط السنوي لمعدلات الأمطار 314 ملم، و155 ملم في 1997، و377 ملم في 1998، و152 ملم في 2003 (Save the children, 2004). أما في مرحلة الكارثة البيئية وخاصة في الفترة بين عامي 2004 - 2008 فقد إرتفعت معدلات الأمطار في كل من مدينة الفاشر «من 118 ملم إلى 265 ملم» ومدينة نيالا» من 423 إلى 457 ملم» ومدينة الجنيينة « من 442 إلى 508 ملم» (الأمم المتحدة، 2008)، إلا أن وأنفراط عقد الأمن وإرتفاع معدلات نزوح المزارعين- كما سياتي الحديث عنهما- حول هذه المدن قلل من فرص الاستفادة منها. - أدى التوسع الزراعي والزراعة المستمرة والجفاف والآفات الزراعية وغيرها في أواخر تسعينات القرن الماضي وأوائل هذا القرن لتدهور تدريجي في الإنتاج الزراعي. ونسبة لأن التوسع الزراعي كان على حساب المراعي فقد تقلصت مساحتها وتحملها فوق طاقتها (over grazing) وتدهور انتاجيتها أيضاً. ففي أراضي القوز في الإقليم أصبحت مزارع الدخن متجاورة تماماً دون ترك مساحات لرعي الحيوانات الصغيرة في موسم الأمطار (Fadul, 2006). وقد أشار مسح تقدير الحصاد الذي أجرته وحدة التخطيط الزراعي بوزارة الزراعة والموارد الطبيعية في ولاية شمال دارفور في الفترة من 1999-2003 إلى أن إنتاج الخمس من الدخن قد تناقص من 65 إلى 11 كيلوجرام/للمخمس. والجدير بالذكر أن المنطقة التي أجري عليها المسح كانت حتى 1962 مساراً لحيوانات الرحل، ثم استخدمت من بعد ذلك للزراعة، الأمر الذي زاد من حدة التوتر والنزاع على الموارد بين المزارعين والرعاة (وزارة الزراعة، 2004). ومن ناحية أخرى فقد تأثرت تجارة الخضر المحاصيل الزراعية أيضاً بالتدهور الأمني، فقد أصبحت تكلفة النقل هي المعيار الأساسي في تحديد سعر السلعة لما تتعرض له سيارات النقل والشاحنات من مخاطر تتصل بالنهب المسلح على طول الطرق بين المدن الكبرى، الشيء الذي أدى إلى تبايناً كبيراً بين أسعار المحاصيل من مدينة لأخرى في الإقليم (منظمة دارفور، 2011).

- نتيجة لسوء الأحوال الأمنية تدهورت الأحوال الاقتصادية بالإقليم، سيما تجارة المواشي والأغنام والإبل التي أغلقت أسواقاً مهمة لها وتأثر بعضها. فقد هاجر من سوق مليط، الذي كان يباع فيه سنوياً في الماضي 20000 من رأساً من الإبل و2500 من الضأن ل يتم تصديرها إلى ليبيا، 40 تجاراً من تجار الماشية من جملة 50 تاجراً إلى الفاشر أو الخرطوم في الفترة من 2003 إلى 2005. وقتل في ذات الفترة 10 من مرافقي الإبل المسوقة إلى ليبيا، ونُهب منهم 3000 رأس من الإبل. وبعد ذلك أغلقت الحكومة السودانية الحدود مع ليبيا. ونتيجة للانفلات الأمني في الإقليم فقد في هذه الفترة أيضاً 1580 من مرافقي الماشية ومساعدتهم عملهم، كما تأثرت تجارة الماشية المسوقة إلى

سوق المويلح بأمدردمان، وقدرت خسائرها المالية بـ 14 مليار دولار أمريكي (Young, et al, 2005). وبسبب انعدام الأمن انهارت أيضاً تجارة المواشي في مدينة نيالا كبرى مدن جنوبي الإقليم، إذ تعرض عدد كبير من تجار المواشي لخسائر فادحة، فآثر بعضهم التحول لتجارة المحاصيل وهاجر بعضهم إلى مدن أخرى في كأمدردمان وبورتسودان. وكان بسوق مواشي نيالا قبل تصاعد النزاع في 2003 عدد كبير من وكلاء تجار المواشي يقدر عددهم بين 40 إلى 50 وكيلاً يعملون لصالح كبار تجار الماشية في أمدردمان لم يبق منهم سوى 10 في (Gerald and Friedman, 2011). أدى ذلك لضعف رؤوس الأموال المستثمرة في مجال تجارة المواشي في الإقليم.

- نتيجة لسوء الأحوال الاقتصادية والأمنية بلغ عدد المتأثرين بكوارث الجفاف والنزاعات القبلية 4,2 مليون من جملة سكان الإقليم 2,4 مليون منهم نازحين حول المدن الكبرى في الإقليم أو لاجئين في دول مجاورة (UN, 2008) عدد النازحين بالمعسكرات القائمة حول مدن الإقليم وأنشئت معسكرات جديدة. وازداد جراء ذلك عدد المنظمات الأجنبية النشطة في مجال تقديم العون الإنساني، وازداد عدد العاملين بها. ففي سبتمبر من عام 2004 بلغ عدد العاملين في برنامج العون الإنساني للأمم المتحدة وحده 500 شخص. كما ازدادت أيضاً كمية الاحتياجات الغذائية لإقليم دارفور في الفترة من 2006 وحتى 2010، إذ خصص برنامج الغذاء العالمي للسودان 2250 مليون دولار أمريكي سنوياً لمقابلة المواد الغذائية الإغاثية (WFP, 2012).

النزاع في مرحلة الكارثة البنوية:

اتسعت دائرة النزاع القبلي وزادت حدته في مرحلة الكارثة البنوية، وامتدت لتشمل معظم أرجاء الإقليم، وشاركت فيه معظم القبائل. وبدأ النزاع يأخذ طابعاً إقليمياً بعد أن كان محلياً (البطحاني، 2006). كما استخدمت فيها الأسلحة الحديثة بدلاً عن التقليدية، وكان أثرها واضحاً في زيادة الخسائر في الأرواح. ويشير الجدول رقم (4) إلى النزاع في مرحلة الكارثة البنوية بين القبائل وتاريخ ومكان مؤتمر الصلح، بينما يشير الجدول رقم (5) إلى تاريخ ومكان مؤتمرات التعايش السلمي على مستوى الولايات والمحليات والتي جمعت عدة قبائل متنازعة. ويمكن تلخيص الجدولين في النقاط التالية:

- على الرغم من أن سبب النزاع بين القبائل يتمحور في معظم الأحيان في حقوق الأرض، وهما يتصل بها من أحقية الإنتفاع بالمرعى وموارد المياه، وفي والنهب المسلح والانتهاكات بسرقة الماشية دخل مصطلح جديد في قاموس النزاع يتصل بالتمرد في مرحلة الكارثة البنوية.

- لا يكاد يخلو عام إلا ويتم فيه الإعلان عن مؤتمر صلح كمؤشر لاستمرار النزاع، بل ويعقد في العام الواحد أكثر من مؤتمر، ويعقد أحياناً مؤتمر ثان وثالث لمعالجة نفس المشكلة بين طرفين سبق أن عقد لهما مؤتمر صلح، وبذا يمتد أمد النزاع ويتجدد.

جدول رقم (4) مؤتمرات الصلح بين القبائل في إقليم دارفور: تاريخها ومكان انعقادها

الرقم	القبيلة - القبائل المشاركة	السنة	مكان المؤتمر
1	الفور - العرب	2002	نيرتتي
2	الهبانية - أبو درق	2003	نيالا
3	الرزىقات - المعاليا	2004	الضعين
4	المسيرية- الداجو - البرقد	2005	نيالا
5	قبائل التماس بين السودان وأفريقيا الوسطى	2005	أم دافوق
6	الأرنقه - قبائل عربية	2005	كلبس
7	الرزىقات - الهبانية	2005	نيالا
8	الرزىقات - الترجم	2005	نيالا
9	المساليةت - الهبانية	2005	نيالا
10	الرزىقات - البرقد - الترجم	2006	نيالا
11	القبائل العربية - الفور	2006	ليما - جبل مرة
12	الرزىقت - الترجم	2006	نيالا
13	الزغاوة - الدينكا	2006	نيالا
14	الرزىقات - الترجم	2007	نيالا
15	الرزىقات - المسيرية	2007	نيالا
16	الفلاتا - الهبانية	2008	نيالا
17	الهبانية - السلامات	2009	نيالا
18	السلامات - الهبانية	2011	نيالا
19	الرزىقات - بني حسين	2013	كبكابية
20	البرقي - الزيادة	2012	الفاشر
21	القمر - بني هلبة	2013	نيالا
22	السلامات - المسيرية	2013	زالنجي
23	الرزىقات - المسيرية	2013	كادقلي
24	المسيرية (أولاد هيبان) - المسيرية (أولاد سرور)	2013	كادقلي
25	بني هلبة والقمر- الفور والتاما	2013	نيالا
26	الرزىقات - المعاليا	2014	الفولة
27	الرزىقات - بني حسين	2014	كبكابية

المصدر: موسى (2009)، الكرتي (2011)، إبراهيم (2018).

- عقد في الفترة التي يغطيها الجدول رقم 4 سبع وعشرون مؤتمراً للصلح بين قبيلة وأخرى في الإقليم. كما عقد في الفترة بين 2005 و2006 فقط 12 مؤتمراً للصلح على مستوى المناطق وبين عدة قبائل في الإقليم بهدف التعايش السلمي (جدول رقم 5)، مما يشير إلى أن عدد النزاعات يفوق عدد المؤتمرات.

- حظي عام 2005 بأعلى نسبة من مؤتمرات الصلح يليه العام 2006 ثم 2013. - إن قبيلة الرزيقات هي القبيلة الأكثر وجوداً في مسرح النزاعات والأكثر تمثيلاً في هذه المؤتمرات.

- استحوزت مدينة نيالا عاصمة ولاية جنوب دارفور على مكان انعقاد هذه المؤتمرات كدليل على أن النزاع القبلي استشرى في هذه الولاية بينما أصبح شمالها مجالا خصبا لنشاط الحركات المسلحة التي سياقي الحديث عنها لاحقاً.

جدول رقم (5) مؤتمرات الصلح التعايش السلمي على مستوى المناطق وبين عدة قبائل في

إقليم دارفور: تاريخها ومكان انعقادها

الرقم	المنطقة \ المحلية	السنة	مكان المؤتمر
1	مؤتمر التأخي بين الفور - البرقد - الصعدة - الرزيقات - البرنو	2005	نيالا
2	مؤتمر إصلاح ذات البين بين قبائل جنوب شرق نيالا (الداجو - الفور - الزغاوة - الترجم - الحوطية)	2005	نيالا
3	مؤتمر إصلاح ذات البين بين الأهل بمحلية برام وماجاورها	2005	برام
4	مؤتمر إصلاح ذات البين بين قبائل منطقة الملم	2005	الملم
5	وثيقة تصالح بين الأهل بوحدتي شطاية وأم لباسة	2005	كاس
6	مؤتمر كاس للتعايش السلمي	2005	كاس
7	مؤتمر قبائل التماس بين السودان وأفريقيا الوسطى	2005	أم دافوق
8	مؤتمر إعادة الثقة بين قبائل منطقة دار السلام	2005	نيالا
9	مؤتمر شعيرية للتأخي والتعايش السلمي بين قبائل المحلية	2005	نيالا
10	الصلح بين قبائل محلية شعيرية	2006	نيالا
11	مؤتمر تصالح لمعالجة قضية قرية حمادة	2006	نيالا
12	وثيقة تعايش سلمي بين قبائل المنطقة الجنوبية (الفلاتة - الهبانية - المساليت - المهادي - الرزيقات)	2006	نيالا

المصدر: الكرتي، (2011)، إبراهيم (2018).

الآثار المترتبة على النزاع في مرحلة الكارثة البيئية:

- بسبب الحرب تراوح عدد الأشخاص الذين لقوا حتفهم في دارفور في 2004 بين 200000 - 300000 شخصا. وتشير تقارير مفوضية العون الإنساني إلى أن والمتأثرين بالحرب والنازحين بسببها في 2007 بلغ حوالي مليوني نسمة، وعدد النازحين بالمعسكرات بلغ 450 ألف نازح، وبلغ عدد اللاجئين في تشاد وليبيا وغيرها من الدول 540 ألفا، وبلغت نسبة النازحين إلى إجمالي عدد السكان في ولاية غرب دارفور 74 % (مفوضية العون الإنساني، 2007)، ويقدر عدد النازحين الذي حدث في إقليم دارفور هو الأكبر في تاريخ السودان (احمد، 2019).
- بسبب فشل مساعي العودة الطوعية في عودة المواطنين إلى قراهم واستقرارهم فيها تزايد عدد النازحين، إذ يقدر تشريد 310000 شخصا في 2008 فقط. ويقدر اجمالي المشردين من بيوتهم حوالي 2.7 مليون شخصا، حوالي 700000 منهم أطفال (الأمم المتحدة، 2008). وبلغ عدد النازحين المسجلين في المعسكرات في إقليم دارفور 2000000 في 2013 باستثناء النازحين خارج المعسكرات (الأمم المتحدة، 2014)
- أنشئ معسكر كلما في فبراير 2004، ويبعد حوالي 15 كلم شرق مدينة نيالا، ويعتبر، وفقا لكل من برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الهجرة الدولية، أكبر معسكر للنازحين في دارفور، إذ يضم 126,200 نازحا. ويشمل هذا العدد 83,350 شخصا وصلوا إلى المعسكر بين عامي 2011 و2014، وكذلك 27,100 نازحا وصلوا بين شهري أبريل ومايو عام 2013، هذا بالإضافة إلى 15,740 نازحا آخرين جاءوا للمعسكر بين شهري فبراير ومارس عام 2014 (الأمم المتحدة، 2014).
- ويعتبر معسكر كلما أكثر المعسكرات تسييساً، حيث شهد في السابق بعض الإشتباكات الدامية بين مؤيدي ومعارضتي عملية سلام الدوحة الموقعة في يوليو 2010. خاصة وأن بعض الحركات المسلحة الدارفورية تحظى بدعم كبير من قبل المتعاطفين معها داخل المعسكر. وتقوم بعثة اليوناميد بتسيير دوريات الشرطة وتدير مركزا للشرطة بالمعسكر (الأمم المتحدة، 2014).
- أوضحت دراسة أجريت على أربعة معسكرات في مدينة زالنجي (عاصمة ولاية وسط دارفور) أن الزراعة كانت الحرفة الاساسية للنازحين قبل نزوحهم، إذ كان يمارسها 68% من الرجال المبحوثين قبل الحرب (2003) ويعولون من إنتاجها أسرهم وانخفضت هذه النسبة إلى 46 % بعد الحرب. وارتفعت نسبة النساء اللائي يعلن أسرهن إلى 54% بدلاً عن 28% قبل الحرب. ومن ناحية أخرى أكد 66 % من النساء المبحوثات في هذه المعسكرات تأثرهن نفسياً بظروف الحرب الدائرة في الإقليم (سليمان، 2009).
- لقد أوجدت الحرب في دارفور واقعاً مريراً أجبر قطاعاً كبيراً من الشباب إما على الوقوف إلى جانب الحكومة أو الالتحاق بالحركات المسلحة أو الهجرة خارج البلاد،

وتسرب عدد كبير من الطلاب وأصبحوا فاقدًا تربويًا. وصار بعض الذين دخلوا الجامعات وقوداً للعنف الطلابي بها وضحايا له في ذات الوقت. وأما الذين هاجروا خارج البلاد فقد طوروا حرباً للهوية هي الأخطر على بقاء دارفور جزءاً من السودان. وإن النسبة الأكبر بين من هاجروا إلى الخارج كانت من فئة الشباب، وتعتبر إسرائيل وأستراليا وأوروبا مقصداً لهم. وسجل في علم 2013 أكثر من 600 مهاجر سوداني في معسكرات بإندونيسيا في طريقهم إلى أستراليا، وأن 90 % من المهاجرين تتراوح أعمارهم بين 17 إلى 30 سنة، وأن 90 % منهم من دارفور (حاوي، 2014).

اتسعت دائرة النزاع وزادت حدته في مرحلة الكارثة البيئية، وكان لانتشار السلاح الحديث دور في ذلك، وأصبح يستخدم بواسطة تجمعات قبلية ضد أخرى في إطار إثني عبر عن نفسه في حركات مسلحة. وانتقل النزاع إثر ذلك إلى أبعاد أخرى، تتصل بنزاع سياسي مع الحكومة المركزية، وأهداف ذات مستويات محلية وإقليمية واتحادية. ومنذ عام 2003 تعقد مستوى النزاع في الإقليم واتخذ أبعاداً إقليمية ودولية. وتدخلت كثير من الدول والمنظمات الدولية فيه لأهداف إنسانية ولتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية، منها ما كان تدخله مسانداً لحكومة الخرطوم كالصين ومصر وتشاد والاتحاد الإفريقي ومنظمة الإيقاد وجامعة الدول العربية، ومنها ما كان مناوئاً لها كالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ومجلس الأمن والاتحاد الأوروبي، كل في إطار مبادئه أو مصالحه. وتوجه الدول والمنظمات المساندة لحكومة الخرطوم سياستها بغية التقليل حدة الأزمة، فالصين تراعي شراكتها الإستراتيجية النفطية مع السودان وعلاقتها المتميزة معه ومصر تعتبر السودان عمقاً استراتيجياً لها، وتربطه بها مصالح اقتصادية وأمنية، وتشاد تدرك أن استقرار وأمن إقليم دارفور مهم لاستقرارها، خاصة وأنه توجد 13 قبيلة مشتركة بينها وبين الإقليم. وتطالب الدول والمنظمات المناوئة للحكومة مجتمعة بوقف هجمات الميليشيات المسلحة ونزع أسلحتها، ووقف العمليات التي تقوم بها الحكومة ومطالبتها بتسليم المتهمين بارتكاب جرائم حرب في الإقليم إلى المحكمة الجنائية الدولية. كما أصدر مجلس الأمن كثير من القرارات تتصل بوقف القتال وإرسال قوات لبسط الأمن في الإقليم وإحالة الوضع فيه للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في جرائم الحرب.

لم تعد القيادات القبلية والآليات التقليدية التي تستخدمها في فض النزاعات في إقليم دارفور في مرحلة الكارثة البيئية تحمل ذات الإرث وتتضمن حول القيم المجتمعية، كما كان عهدها في مرحلتها الأولى والكارثة الوظيفية. فلقد سبقت الإشارة إلى حل الإدارة الأهلية في 1970 في عهد ثورة مايو بحجة عدم كفاية مؤسساتها، ولكن للحاجة إليها أُعيدت بعد سقوط حكومة مايو في 1985، بواسطة أحزاب الحكومة الديمقراطية بسلطات إدارية وأمنية وقضائية في مناطق الرُّحل وشبه الرُّحل والحدود، وبسلطات إدارية وأمنية وشبه قضائية في المناطق الريفية المستقرة (شوك، 2009). ولكنها لم تُعد كما كانت كسابق عهدها قوية آمنة.

اعتري قيادات الإدارة الأهلية في مرحلة الكارثة البيئية التغير الذي فرضته الأحداث المتسارعة في الإقليم من نزاع وانفلات أمني ونزوح (جبريل، 2019). فكان لابد لهم من مواكبة

هذه الأحداث بشكل أو بآخر إما بقصد حماية مصالح مجتمعاتهم القبلية أو تحقيق أمنهم واستقرارهم في إطار إقليمي يستوعب هذه الأحداث والمتغيرات ويقبل الرأي الآخر. فدخل بعضهم مضمار السياسة، إذ تم استقطاب بعضهم من قبل الحكومة والحركات المسلحة على السواء، ولزم بعضهم الحياد. ولقد قسم تكنة (2013) مواقف القيادات الأهلية تجاه النزاع الدائر في الإقليم إلى ثلاث مجموعات يمكن أن تمثل مرحلة الكارثة البنيوية تمثيلاً مباشراً وهي:

1. قيادات وقفت مع الحكومة بقبائلهم ضد الحركات المسلحة ومعظم هؤلاء من قبائل البدو العربية من البقارة والأباله وأطلق عليهم (الجنجويد). ولقد حققت هذه الشراكة مع من وقف مع الحكومة مكاسب مادية ووظائف حكومية عليا في مجالات تنفيذية وتشريعية وسياسية ومكاسب إدارية تمثلت في تخصيص إمارات جديدة في غرب ووسط وشمال دارفور، وكانت هذه الأخيرة سبباً في زيادة حدة النزاع القبلي. وأثر كل ذلك على مستوى شرعية ونفوذ هذه القيادات.

2. قيادات ساندت الحركات المسلحة ضد الحكومة ومعظمهم من القبائل المستقرة ذات الجذور الأفريقية وأطلق عليهم (التورابور). وتأثرت قيادة هؤلاء سلباً جراء تغول القياديين النافذين في الحركات المسلحة على سلطاتهم.

3. قيادات رفضت الإنخراط في الصراع لا مع الحكومة ولا مع الحركات المسلحة وآثرت الحياد، والشيء الذي جعلها مستهدفة من قبل الحكومة وحركات التمرد، وفقد بعض هذه القيادات نفوذها وأصبحت غير مؤثرة ولا تقوم بدور في مشهد الصراع القائم. لقد شغل الفراغ الذي أحدثته الخلخلة في نظام الإدارة الأهلية قيادات جديدة من الشباب الذي نال قسطاً من التعليم، أفرزتها ظروف الحرب فتولت مهمة فض النزاعات في معسكرات النازحين. وأصبحوا حلقة وصل بين النازحين ومنظمات العون الإنساني. وأطلق عليهم محلياً شيوخ «تاكل عيش»، أو شيوخ «المنفعة». وعلى الرغم من أنهم أحدثوا انقلاباً في هيكل السلطات التقليدية لشيوخ الإدارة الأهلية لمعرفتهم بحقوق المرأة والطفل والإنسان إلا أنهم يفتقرون للإلمام بالتقاليد والأعراف الاجتماعية والقبلية الخاصة بفض النزاعات. الأمر الذي أدى إلى احتدام التنافس على النفوذ بين الشيوخ التقليديين وهؤلاء الشباب (تكنه، 2013).

4. المناقشة :

ووصولاً للتعرف إلى مدى تكيف الآليات التقليدية لفض النزاعات في دارفور مع المتغيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الإقليم نعرض أولاً أهم ما توصل إليه البحث من نتائج ومناقشتها في قالب الذي وضعه فاجي لأثر كارثة التصحر الناجمة عن الجفاف على مجتمعات معتمدة على نفسها وبعيدة عن موازنات الدولة بعد تطبيقه على المجتمع القبلي في إقليم دارفور. ومن ثم نعرض النتائج المتصلة بمدى تكيف الآليات التقليدية لفض النزاعات في الإقليم.

لقد اتفقت نتائج هذا البحث مع رؤية فاجي في مرحلة الكارثة الأولية في إقليم دارفور في أن الكارثة قللت من حجم الإنتاج وأن المجتمع القبلي قد تعامل معها في هذه المرحلة بطريقة

مستقلة معتمداً على ذاته ودون تدخل خارجي عن طريق نظام ضبط اجتماعي ظهر في القيادة القبلية وما نجم عنها لاحقاً من إدارة أهلية. ولم تؤثر كارثة الجفاف في هذه المرحلة على دور الإدارة الأهلية في فض وتسوية النزاعات. وكان المجتمع القبلي متماسكاً ولم تؤثر موجات الجفاف على البناء الاجتماعي ككل.

أما في مرحلة الكارثة الوظيفية فقد توصل البحث إلى أن سيادة ظروف الجفاف والتصحر في الإقليم أدت إلى تعرية المناطق الزراعية، وزيادة وسائل التكيف مع المراعي. وقبل مستوى الاعتماد على الذات وزادت التدخلات الخارجية (العون الإغاثي) وتعددت الوظائف لدى الفرد للتكيف مع التدهور في القطاعين الزراعي والرعي وتدهورت جزئياً هيكل الإدارة الأهلية وضعف دوره في فض النزاعات. وعلى الرغم من ضعف قدرات التأقلم مع هذا الوضع في هذه المرحلة لضعف الإنتاج المحلي شيئاً فشيئاً إلا أن الهوية التاريخية والجغرافية للمجتمع القبلي لم تفقد في ظل هذه الظروف. ولكن يمكن القول إن حركة النزوح التي شهدتها الإقليم في هذه المرحلة قد أثرت في التوزيع المكاني وأثرت على المشهد الجغرافي. وليس كما يرى فاجي فقدان الهوية التاريخية والجغرافية للمجتمع القبلي في دارفور. واتفقت نتائج البحث في مرحلة الكارثة البنيوية مع رؤية فاجي وأوضحت استمرار تدهور هياكل المجتمع المحلية الوظيفية للإنتاج نتيجة الانفلات الأمني وعدم الاستقرار والتذبذب في معدلات الأمطار. كما أكدت زيادة التدخل الأجنبي، بغض النظر عن أهدافه إنسانية كانت أم سياسية، وقلت قدرات المجتمع القبلي في دارفور على التأقلم والتعايش، وضعف احتمال إعادة التوازن (recovery)، ولكن لم يفقد المجتمع استقلاله ولم يعتمد كلياً على المساعدات الخارجية، رغم عظمها، كما يعتقده فاجي. كما أثبتت نتائج البحث تعدد الوظائف التي يقوم بها الفرد في سبيل كسب العيش، وتنوع استراتيجيات البقاء والتكيف مع الأحداث المتسارعة في الإقليم وازدادت معدلات النزوح فيه. أما فيما يتصل بالمحافظة على العادات والتقليدية والتجارب المحلية القوية فقد أوضحت نتائج البحث أن غالبية أفراد المجتمع القبلي ما يزال يحترم عاداته وتقاليده، وأن قياداته ما تزال متمسكة بإرثها، بغض النظر عن انتماءاتها السياسية ومواقفها تجاه النزاع الدائر في الإقليم، وتحاول جاهدة إثبات وجودها والقيام بدورها رغم تغير مسرح الأحداث. وعلى النقيض يوجد فريق آخر من الشباب وقاطني المدن ومن من ولدوا في معسكرات النزوح لم يعد يؤمن أفرادهم كثيراً بدور القيادات القبلية، ويحرصون في ذات الوقت بانتماءاتهم القبلية. وليس كما يتقده فاجي أن بحث أفراد المجتمع عن استراتيجيات بقاء خاصة بهم يجعلهم يضربون بالعاداتهم وتقليديهم وعلائقهم الاجتماعية وتجاربهم المحلية عرض الحائط، بل ما تزال الهوية الاجتماعية القبلية قائمة.

5. أهم النتائج والتوصيات:

مما تقدم من عرض يمكن تلخيص مدى تأثير الآليات القبلية لفض النزاعات في إقليم دارفور لتحديد مستقبلها في النقاط التالية:

- توسع دائرة النزاع وتعقده وتطوره في فترة الدراسة من نزاع بسيط بسبب المرعى وحقوق المياه والمسارات (المراحيل) في فترة الكارثة الأولية وبلغت 16 نزاعاً مسجلاً

- في 51 عاماً إلى نزاع أوسع في فترة الكارثة الوظيفية، بلغت 26 نزاعاً في 20 عاماً فقط. أما في مرحلة الكارثة البنيوية وخاصة في الفترة بين 2003 و2007 أصبح النزاع أكثر دمويةً واتسم بانتشار واستخدام الأسلحة النارية والتكتلات القبلية والحركات المسلحة التي سعت لفرض وجودها وتوسيع مناطق نفوذها في الإقليم من ناحية، وحرصت الحكومة المركزية على بسط هيمنتها وبسط نفوذها من أخرى.
- انفرط عقد الأمن وتوسع عمليات النهب المسلح وإزدياد حمى الأخذ بالثأر ورد الاعتبار بين القبائل المتنازعة، والتي ألفت بظلالها على أوضاع الناس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وأدت إلى تدمير بنية الإقليم الاقتصادية، وأقعدت قدرته على الإنتاج.
- الحراك السكاني الكبير الذي حدث بالإقليم جراء النزاع وما تمخض عنه من نزوح ولجوء ما يقدر بثلاثة مليون نسمة وبُعدها عن مواطن سكنها ودار قبائلها أدى إلى تغيير أوضاع الناس واختلاف سبل عيشهم. وتغير إثر ذلك سبب النزاع ومستواه وتعددت أطرافه فلم تعد الآليات القبلية لتستوعب كل هذه المتغيرات رغم إرثها وشموليتها لفض نزاع كانت جل قضاياها تتصل بالموارد الخاصة بالرعي والزراعة. ورغمًا عن تمسك أفراد المجتمع في الإقليم بانتماءاتهم القبلية التي أوقدت جذوة التمسك بها النزاعات القبلية، ما عاد فض النزاع لكثير منهم يتطلب الاحتكام إلى الجودية والراكوبة في إطار أهلي، بل أصبح اللجوء والاحتكام إلى المحاكم والقضاء لحفظ حقوقهم أمراً عادياً في المدن الكبرى في الإقليم. ولقد كان لانتشار التعليم دور كبير في ذلك.
- أثر التدخل المحلي والإقليمي والدولي الرامي لتسوية النزاع في فاعلية دور الإدارة الأهلية، ففي مرحلة الكارثة الأولية استطاعت الإدارة الأهلية أن تقوم بتسوية 81% من النزاعات والفصل فيها معتمدة على الجودية والراكوبة دون تدخل الدولة التي تدخلت في فض ثلاثة نزاعات فقط. وفي فترة الكارثة الوظيفية، وعلى الرغم من تزايد عدد النزاعات سجلت الإدارة الأهلية في ثوبها التقليدي الكامل، باعتبارها الآلية الوحيدة في فض النزاعات في الإقليم، غياباً واضحاً في فض النزاعات، بل أصبحت للحكومة اليد الطولى في تقديم مبادرات عقد مؤتمرات للصلح بين القبائل بمشاركة رموز الإدارة الأهلية. ويشير تباين مواقف قيادات الإدارة الأهلية تجاه النزاع في الإقليم من ناحية وتعدد المبادرات لتسوية النزاع في مرحلة الكارثة البنيوية من أخرى إلى فشل مؤتمرات الصلح في رأب الصدع في البنية الاجتماعية. كما ساهم التدخل الإقليمي والمتمثل في الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي والدولي المتمثل في مجلس الأمن والمحكمة الجنائية والاتحاد الأوربي في إضعاف دور الآليات التقليدية في فض النزاعات في الإقليم لاستنادها على قوانين ومواثيق دولية بعيدة عن إطار النزاع ومستواه المحلي المحدود والقائم على

نزاع بين الموارد بين مزارعين ورعاة. وأصبح كعب التدخل الخارجي بكل مستوياته هو الأعلى فيما يطرح من مبادرات لتسوية النزاع في الإقليم.

- وصولاً لهدفه وتحقيقاً من فرضيته، عبر عرض وتحليل مستوى النزاع وسبل فضه في حالات الكارثة الأولية والوظيفية والبنوية، خلص البحث إلى أن آليات فض النزاعات في إقليم دارفور، في إطارها القبلي الضيق، لم تعد وحدها قادرة على فض النزاعات القائمة حالياً في الإقليم دون اعتبار لظروف الإقليم البيئية، ولتعقد النزاع وتشعبه وتعدد أطرافه، وللحراك السكاني، وللتغير الذي اعتري سبل كسب العيش، ولدور منظمات المجتمع المدني في الأمن الغذائي، وللتدخل الخارجي ولاستراتيجيات التي مارسها بعض القيادات القبلية للتكيف مع النزاع في الإقليم.

تعددت المبادرات من المهتمين بقضية دارفور بغرض إنها الصراع في الإقليم، منها مبادرات الأحزاب السياسية السودانية كمبادرة المؤتمر الوطني، ومبادرة حزب الأمة القومي، ومبادرات المنظمات الأهلية، كملتقى أبناء دارفور وقيادات دارفور، ومبادرات عالمية ك لجنة ثامنبيكي (مجلس الأمن والسلم الأفريقي)، وإعلان الدوحة. وعلى الرغم من اتفاقها على الهدف فقد تباينت الآليات المقترحة من قبل هذه المبادرات لفض النزاع القائم، وأياً كانت الآليات التي أُقترحت عبر هذه المبادرات فإنها لم تُجمع على أن تكون آلية الإدارة الأهلية هي وحدها كفيلة بحل الأزمة وفض النزاع، بل أُقترحت عدة آليات في الإطار المحلي والإقليمي والعالمي.

إن تعدد المبادرات مؤشر لتطور النزاع في الإقليم وتداخل مستوياته وتعقد خيوط حله. ولم تعد الحاجة ماسة لمبادرات جديدة بقدر ما أن الحاجة تتطلب جميع هذه المبادرات ودراساتها وبلورتها في مبادرة واحدة لأن كل منها مس الحقيقة من ناحية وألتمس الحل في أخرى واقترح آلية لها نصيب في فض النزاع. وإنه في ظل وجود لقوى وطنية وأخرى إقليمية، عربية كانت أم إفريقية، وقوى دولية محايدة كانت أو مساندة بطريقة أو بأخرى لأي طرف من أطراف النزاع فإن آلية الإدارة الأهلية والأسلوب التقليدي في فض النزاعات لن يجدي وحده فتيلاً. وبناءً على ذلك يقترح البحث استحداث آلية جديدة تراعي التغيرات البنوية التي حدثت في إقليم دارفور وتمازج بين آليات موروثية وقوانين القضاء المعمول بها في السودان.

الهوامش:

- (1) يقصد به المنطقة الانتقالية بين الصحراء في الشمال ومنطقة السافانا الغنية في الجنوب، ويمتد من المحيط الأطلسي في الغرب إلى البحر الأحمر في الشرق ويمر عبر السنغال وموريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر ونيجيريا وتشاد والسودان وإريتريا. يبلغ طوله 3840 كلم ويتراوح عرضه بين 200 إلى 1000 كلم، وتبلغ مساحته 3053200 كيلومتر مربع، (Ibrahim, 1984).
- (2) يشمل إقليم دارفور الولايات التالية (شمال دارفور- غرب دارفور - جنوب دارفور - شرق دارفور - وسط دارفور)، أما إقليم كردفان فيشمل (شمال كردفان - غرب كردفان - جنوب كردفان)
- (3) أذن مجلس الأمن في قراره 1590 في عام 2005 إنشاء بعثة المراقبة في دارفور (يوناميد).
- (4) أسست عملية سلام في دارفور بواسطة الاتحاد الأفريقي ومشاركة الأمم المتحدة في 17/31/2007، متبنيا قرار مجلس الأمن رقم 1769. وتهدف العملية أساسا لحماية المدنيين وتحقيق الأمن للمساعدات الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون ومراقبة تنفيذ الاتفاقيات والمساعدة في العملية السياسية الشاملة، وتراقب الوضع على الشريط الحدودي بين السودان وتشاد والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى.
- (5) تختلف الأرقام حول عدد القبائل في الإقليم لاختلاف طرق التصنيف القبلي المستخدمة، إذ تصنف بعض الدراسات الانثروبولوجية أفخاذ وبطون بعض القبائل باعتبارها قبائل قائمة بذاتها، ولا تقبل أخرى هذا التصنيف.
- (6) بعض الدراسات تركز على تصنيف سكان دارفور إلى عرب وزرقة، أو عرب وزنج، ولكن من العسير التفريق بين سكان الإقليم على هذا أساس السحنات الظاهرة نتيجة للتصاهر بين القبائل.
- (7) تضم هذه القبيلة أربعة أفخاذ هي: زغاوة كوية، زغاوة دور، زغاوة عنقا، وزغاوة كيمليتو.
- (8) يُعتبر الداجو أول من أسس مملكة في جنوب دارفور قبل انتشار الإسلام وهجرة القبائل العربية.
- (9) إميل دوركايم (1858 - 1917) هو فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي، ويعتبر أحد مؤسسي علم الاجتماع الحديث. تناولت أبحاثه النظرية موضوعات اجتماعية عن تقسيم العمل، واعتبرت فكرة التضامن الاجتماعي جوهر نظريته التي عرض فيها أشكال التضامن الآلي والعضوي للمجتمع وعرض مهددات استقراره وتفككه.
- (10) ابن خلدون (-1332 1406) هو ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن الحسن بن خالد (خلدون)، ولد بتونس، وعمل بالتدريس، في جامع الزيتونة بتونس، وفي جامعة القرويين بالمغرب، وفي الجامع الأزهر بمصر. وقد توصل إلى نظريات باهرة في علم الاجتماع حول قوانين العمران ونظرية العصبية، وبناء الدولة وأطوار عمرها وسقوطها.
- (11) يقصد به الحد من الصراع، أو ترويض الخلاف، أو العمل على احتوائه، أو التحكم في إدارة هذا الصراع بما يفتح قنوات الاتصال، والتعامل الذي تقتضيه ضرورات الحياة المدنية والعسكرية (البشير، 2007).

(12) أعطت قبيلة التعايشة ولاءها للمهدية، مندفعة بالحماس الديني وصلة الخليفة عبدالله بهم، وقد حدث تهجير جماعي لهم عن ديارهم إلى أمدرمان عاصمة المهدية بهدف توفير السند الكافي من المجاهدين، وأن يشارك البقارة في الجهاد، وكذلك رمى الخليفة عبد الله (1885 - 1899) أن تكون عشائره وقبائله حوله وقرية منه .

(13) زعيم القبيلة هو سلطانها ويعتبر قمة القبيلة ويجلس على أعلى الهرم الوظيفي ويتمتع بسلطات مطلقة ومهامه المسئولية عن الأرض والأقليات مسئولية مطلقة، ويدير القبيلة بمساعدة:

- الناظر: بمثابة الرقيب.
- الشرتاي: مسؤول عن العمدة.
- العمدة: مسؤول عن الشيوخ وله مسئوليات أخرى.
- الدملاج: عقيد العقدة ومسؤول عن جمع الديات والإشراف على ممارسة العادات العرفية في حالة الدم.
- العقيد: رجل الإعلام بواسطة البوق.
- الشيخ: منفذ أوامر العمدة (أكثر ارتباطاً بالمواطنين).
- المندوب: وكيل القبيلة ينوب عنها في جميع القضايا المتعلقة بالمراعي والمفقودات (حاج النور، 2008).

(14) المراحل جمع مراحل وتعني مسار، وقد توصل أهل دارفور في إطار التعايش السلمي بين القبائل منذ قديم الزمان إلى اتفاق يقضي بفتح مسارات يتبعها رعاة الإبل والماشية في رحلة التشوق من الجنوب إلى الشمال ورحلة الدمر من الشمال إلى الجنوب تسير فيها الإبل والماشية لكي ترعى أثناء حركتها هذه وتحفظ في ذات الوقت حقوق المزارعين وتحول دون اجتياح مزارعهم بواسطة قطعان الرعاة، وهذا بالطبع يحفظ توازن حقوق جميع أفراد المجتمع في الموارد المتاحة.

(15) تشكل منذ أقدم العصور العنصر السكاني لولايات دارفور الكبرى، من مزيج بشري ناتج عن التمازج الزنجي الإفريقي مع العنصر البربري الوافد من شمال إفريقيا والعنصر العربي الإسلامي (حقار، 2003). وكانت المصاهرة بين القبائل الزراعية المستقرة أمراً طبيعياً، وبين القبائل المستقرة والرعيّة كان يتم أثناء حركة الرعاة شمالاً وجنوباً، وكذلك التبادل التجاري، وقد يصل الأمر إلى أداء القسم «حلف الكتاب» وهو أقصى درجات الموالاة بين قبيلة وأخرى عندما تحالفان على أنهما أهل، وأن الصلة بينهما صلة دم.

(16) إن إبراز من يبرز ذلك هن الحكامات (مفردها حكمة)، وهن شاعرات لهن مواهب في قرض الشعر باللهجة العامية في الإقليم، ويهزجن بأشعارهن في أغاني شعبية يصورن بها تراث الفن النسائي الذي يهدف إلى إرساء قيم العدالة والفراسة والدفاع عن القبيلة ضد الغزاة وتربية الصبية، ويجدن بها من يقومون بأدوار كبيرة في ترسيخ هذه القيم فيسمو اسمهم في القبيلة، ويهجون من يأتي بغيرها أو يمتنها فينحط قدره فيها.

- (17) قبيلة مجاورة من جنوب السودان.
- (18) قبيلتان متجاورتان من إقليم كردفان.
- (19) قانون سلطات مشايخ الرحل لسنة 1922، وقانون المحاكم القروية لسنة 1925، وقانون الحكم المحلي لمناطق الأرياف لسنة 1937.
- (20) أهم الحبوب التي يستهلكها سكان الإقليم هي: الدخن «Millet» والذرة الرفيعة «Sorghum».
- (21) كالحموم المجففة والأسماك المجففة، والخضروات المجففة مثل البامية (Okra)، الطماطم (Lycopersicon esculentum) والفلفل الأحمر الحار (Cayenne) وغيرها.
- (22) مثل منتجات الألبان كالبركيب (الزبادي «yogurt») والسمن (butter oil) وبعض الحشائش المخمرة مثل أوراق الكول (Cassia obtusifolia leaves).
- (23) تعتبر ليبيا أكثر الدول استقطاباً للمهاجرين من إقليم دارفور نسبة لقربها وسهولة السفر إليها براً، ولسياسة الباب المفتوح التي انتهجها العقيد القذافي. ولا توجد احصائية لعدد المهاجرين من إقليم دارفور في ليبيا، ولكن تقديرات في 2004 تشير إلى أن عددهم يتراوح بين 150 - 250 ألف شخص (Young, et al, 2005).
- (24) يعملون في المنظمات الطوعية ووكالات الأمم المتحدة، منهم 1100 موظف أمريكي و1000 فرنسي، كما تعمل جنسيات أخرى أهمها الهولندية والسويسرية والإيطالية وغيرها.

المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

- (1) إبراهيم، فؤاد نجيب وبابكر، عبد الباقي عبد الغني (1983)، العوامل الطبيعية لظاهرة التصحر في نطاق الساحل الإفريقي، في: مجلة التصحر، مجلد رقم 1، مكتب التنسيق ببرامج التصحر، وزارة الزراعة والريفي السودان بالتعاون مع الأمم المتحدة.
- (2) إبراهيم، محمد أحمد محمد (2018)، أثر الصراع المسلح على نظام ملكية الأراضي (الحوكير) وإدارتها بولاية وسط دارفور: دراسة حالة محلية زانجي، في الفترة من 2004م إلى 2014، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة زانجي.
- (3) أبوسليم، محمد إبراهيم (1979)، في الشخصية السودانية، دارجامعة الخرطوم.
- (4) الأمم المتحدة (2008)، ضرورة التأهب لمواجهة الجفاف، تقرير بعثة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتقصي إدارة موارد المياه في معسكرات الأشخاص النازحين داخليا والمجتمعات المستضيفة لهم في دارفور.
- (5) الأمم المتحدة (2014)، نشرة السودان الإنسانية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا»، العدد 37.
- (6) أبورفاس، يوسف خميس (2010)، صراع الموارد وأثره في تحقيق السلام في دارفور، مؤتمر دارفور السنوي الثاني، 17 - 18 يوليو، مركز الخاتم عدلان للإستشارة والتنمية البشرية، الخرطوم.
- (7) البحيري، زكي (2006)، مشكلة دارفور الجذور التاريخية: الأبعاد الاجتماعية والتطورات السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- (8) التجاني، مصطفى (2004)، خلفيات الصراع القبلي في دارفور في العقود الماضية، ورشة عمل دارفور، الخرطوم 28-30/11/2004.
- (9) إسماعيل، مصطفى عثمان (2013)، المنظمات الأجنبية في دارفور: ما لها وما عليها، وكالة الأخبار الإسلامية (نبا).
- (10) إسماعيل، مصطفى عثمان (2007)، دارفور: الماضي والحاضر والمستقبل، الطبعة الأولى، دار الأصاله للصحافة والنشر والإنتاج الإعلامي، الخرطوم، السودان.
- (11) أحمد، حيدر آدم عبدالله (2019)، الآثار الاجتماعية السالبة للنزوح بمعسكرات دارفور: دراسة حالة للنازحين بمعسكر كلمة - شمال دارفور، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- (12) أحمد، نازك الطيب رباح (1998)، أسباب النزاعات القبلية التقليدية والمستحدثة في السودان، في: محمد، آدم الزين ووادي، الطيب، رؤى حول النزاعات القبلية في السودان، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم.
- (13) إدريس، شمس الهدى (2006)، دارفور المؤامرة الكبرى، شركة مطابع العملة المحدودة، الخرطوم.
- (14) باتسييفا، سفيتلانا (1978): العمران البشري في مقدمة ابن خلدون، ترجمة: رضوان إبراهيم، الدار العربية للكتاب، ليبيا.

- (15) بشار، زهير محمدي (2003)، آليات التعايش السلمي وسط المجموعات القبلية في دارفور، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم.
- (16) البشري، السيد (2005م)، الصراع على الموارد: أبعاد العالمية والإقليمية والمحلية، مجلة دراسات إفريقية، العدد 34، مركز الدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية.
- (17) البشير، عصام أحمد (2007)، نماذج للتعايش الديني في التاريخ الإسلامي، مؤتمر الخرطوم الدولي للحوار الإسلامي المسيحي، وزارة الإرشاد والأوقاف، الخرطوم، السودان.
- (18) البطحاني، عطا (2006)، نحو مخطط لتحديد أنواع ومراحل النزاعات في دارفور، في: أحمد، عبد الغفار محمد ومانقار، لايف، دارفور: إقليم العذاب «إشكالية الموقع وصراع الهويات»، ترجمة محمد علي جادين، منشورات رواق، جامعة بيرجن.
- (19) تاج الدين، منيرة حسن (2010)، مشكلة دارفور: رؤى للحل، مؤتمر دارفور السنوي الثاني، 17 - 18 يوليو، مركز الخاتم عدلان للإستنارة والتنمية البشرية، الخرطوم.
- (20) تكنة، يوسف (2013)، الإدارة الأهلية بدارفور: جدلية السلطة بين المركز والهامش، صحيفة حريات 2 مارس 2014.
- (21) جبريل، ياسمين حماد عبد الله (2019) دور الإدارة الأهلية في حل النزاعات القبلية بالتركيز على الجودية: دراسة حالة محلية زالنجي، في الفترة من 2004 - 2014، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- (22) جاه الله، كمال (2010)، مكونات الهوية في دارفور: أوضاعها ودورها في مسألة التعايش، مؤتمر دارفور السنوي الثاني، 17 - 18 يوليو، مركز الخاتم عدلان للإستنارة والتنمية البشرية، الخرطوم.
- (23) الجهاز المركزي للإحصاء (2008)، التعداد السكاني لعام 1993، جمهورية السودان.
- (24) الجهاز المركزي للإحصاء (2018)، التعداد السكاني لعام 2018، جمهورية السودان.
- (25) الجهاز المركزي للإحصاء (2004)، السودان في أرقام، جمهورية السودان.
- (26) حاوي، حمد عمر (2014)، الدور الشبابي في أزمة دارفور ومستقبلها (مسودة)، ورشة عمل: نتحد في سلام أم نتقاتل، من أجل فهم الصراع القبلي المسلح في دارفور، 9 - 10 فبراير، قاعة الشارقة، جامعة الخرطوم.
- (27) الحسن، موسى المبارك (1970)، تاريخ دارفور السياسي (1882م - 1898م)، دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر، الخرطوم.
- (28) حاج النور، الطاهر (2008)، تاريخ الإدارة الأهلية في دارفور، مركز دراسات السلام زالنجي.
- (29) حقار، أحمد علي (2003)، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم.
- (30) حيايتي، عمر (2007): دور آليات العمل الطوعي في إدارة الكوارث في السودان، مجلة دراسات إفريقية، مركز الدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، العدد 37، الصفحات (185 - 218)، الخرطوم، السودان.

- (31) حياتي، عمر وإبراهيم، ادم (2013)، أسباب ومظاهر التدهور البيئي في ولاية شمال دارفور والآثار المترتبة عليه، مجلة آداب، العدد 30، الصفحات، 307-341، جامعة الخرطوم.
- (32) رئاسة الجمهورية (2004)، تقرير لجنة تقصى الحقائق حول الادعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بواسطة المجموعات المسلحة بولايات دارفور.
- (33) الزين، قيصر موسى (1998)، ثقافة الحرب عند البدو والقبيلة والدولة: مدخل نظري بالإشارة إلى السودان، في: الزين ووادي (1998) النزاعات القبلية في السودان.
- (34) سليمان، كمال الدين كساب (2009)، أثر النزاع على التنمية الاقتصادية للمرأة في ولاية غرب دارفور: دراسة حالة محلية زانجي، بحث غير منشور لنيل درجة الماجستير في دراسات السلام والتنمية، جامعة زانجي، السودان.
- (35) شوك، أحمد إبراهيم (2009)، الناظر عبد الجبار حسين زكي الدين (1993-1999) موسوعة التوثيق الشامل.
- (36) صالح، التجاني مصطفى محمد (1998)، مسببات الصراع القبلي في السودان، في: محمد، آدم الزين ووادي، الطيب، رؤى حول النزاعات القبلية في السودان، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم.
- (37) عبدالجواد، جمال (1988)، الثقافة والهوية ونظام الحكم والصراع حول مستقبل السودان، الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر.
- (38) عبد الجليل، موسى آدم (1998)، خلاوي دارفور: دراسة في وظائفها وخلفيتها الاجتماعية، مجلة دراسات إفريقية، مركز الدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، العدد 18.
- (39) عبد الجليل، موسى آدم (2006)، ملكية واستخدام الأرض والنزاعات الإثنية في دارفور، في: أحمد، عبد الغفار محمد ومائق، لايف، دارفور: إقليم العذاب «إشكالية الموقع وصراع الهويات»، ترجمة محمد علي جادين، منشورات رواق، جامعة بيرجن.
- (40) عبد العزيز، عبد العزيز محمود (2010)، دارفور اشكاليات الواقع وملامح الحل، مؤتمر دارفور السنوي الثاني 17 - 18 يوليو، مركز الخاتم عدلان للإستشارة والتنمية البشرية، الخرطوم.
- (41) عبد المقصود، زين الدين (1997)، البيئة والإنسان: دراسة في مشكلات الإنسان مع البيئة، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- (42) عمر، السيد (2010)، دارفور: مكامن الصراع ومفاتيح الحل، موقع منارات إفريقية.
- (43) علي، نعيم (1978)، الصراع القبلي بين المعليا والرزيقات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم.
- (44) فرح، محمد سعيد (1989)، البناء الاجتماعي والشخصية، دارالمعرفة الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- (45) الكرتي، حماد وادي (2011)، الجرائم الدولية في إقليم دارفور، صحيفة السودان اليوم، 13 يونيو 2011.

- (46) محمد، آدم الزين (1998)، التغير في المجتمع وأثره على الصراع القبلي في السودان: بإشارة خاصة إلى إقليم دارفور، في: محمد، آدم الزين ووادي، الطيب، رؤى حول النزاعات القبلية في السودان، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم.
- (47) مختار، عبده (2007)، صراع الهويات ومحددات الوحدة في السودان، مركز السودان للبحوث الاستراتيجية، الخرطوم.
- (48) مكاوي، عشور (2022)، العصبية وبنية الاجتماع الإنساني «رؤية تحليلية للفكر الخلدوني»، مجلة القبس للدراسات الاجتماعية والنفسية، مجلد 4، العدد الثاني.
- (49) منصور، محمد أحمد حامد (2010)، ورشة الحل السلمي والانتقال الديموقراطي في السودان، الدوحة 29 - 30 / 5 / 2010، قطر.
- (50) منظمة دارفور للتنمية وإعادة التعمير (2011)، نشرة حول التجارة والأسواق في شمال دارفور، العدد الأول.
- (51) منقار، لايف (2006)، نحو فهم أعمق لأزمة دارفور: محاولة للتحليل، في: أحمد، عبد الغفار محمد ومانقار، لايف، دارفور: إقليم العذاب «إشكالية الموقع وصراع الهويات»، ترجمة محمد علي جادين، منشورات رواق، جامعة بيرجن.
- (52) موسى، مختار، عبده (2009)، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، دار العربية للعلوم، بيروت، لبنان.
- (53) وآدي، الطيب إبراهيم (1998)، الصراع القبلي وآلية حل مشاكل الأسر المتضررة في إقليم دارفور، في: محمد، آدم الزين ووادي، الطيب، رؤى حول النزاعات القبلية في السودان، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم.
- (54) وزارة الزراعة، ولاية شمال دارفور (2001) تقرير قسم التخطيط الزراعي.
- (55) وزارة الزراعة، ولاية شمال دارفور (2004) تقرير قسم التخطيط الزراعي.

المراجع الأجنبية:

- (1) Abdul-Jail, Musa Adam (2008), Nomad-sedentary relations and the question of land rights in Darfur: From complementarily to conflict, in: Richard Rottenburg (Hg.), Nomadic-sedentary relations and failing state institutions in Darfur and Kordofan (Sudan), Halle, (Orientwissenschaftliche Hefte 26; Mitteilungen des SFB, Differenz und Integration“12).
- (2) Biasutti, Michela (2019) rainfall trends in ther African Sahel: characteristics, Processes and Causes, Wily Interdisciplinary Reviews: Climate Change, Vol. 10- 4.
- (3) Bohle, H. (1995), The geography of Famine and Food crisis Research, International Geographical Union, Bulletin, 45.
- (4) Brien, G., (1998), Power and the Discourse of Ethnicity in Sudan, in Mohamed Salih, m., and Markakis, J., (ed), Ethnicity and the State in eastern Africa, Nordiska Afrika-institutet, Uppsala.
- (5) Chambers, R. (1989): Vulnerability, Coping and Policy. IDS Bulletin, Vol., 20-2.
- (6) De Wall, Alexander. (1989). Famine that kills, Darfur, Sudan 1984 - 1985, Oxford, Oxford University Press.
- (7) De Wall, A., (1989a), Famine Mortality: A Case of Darfur, Sudan 1984-5, Population Studies, Volume 43, Oxford.
- (8) Fadul, Abduljabbar Abdalla (2006), Natural Resources Management for Sustainable Peace in Darfur, In: Environmental Degradation as a Case of Conflict in Darfur, University for Peace, Africa Programme, Addis Ababa, Ethiopia.
- (9) Faggi, P., (1993), “Desertification and Society: A question of Territory”, in GeoJournal, 31, pp. 89-94.
- (10) 11. Gerald J. and Dorothy R. Friedman (2011), On the Hoof: Livestock Trade in Darfur: Feinstein International Famine Center Tufts University Medford MA USA.
- (11) Ibrahim, F., N., (1991), The exchange of Livestok and Grain in Their Role in Inhacing Vulnerability to Famine in the Semi-Arid Zone of the Sudan, In: Bohle, H., G., Cannon, T., Hugo, G., and Ibrahim, F., N., Famine and Food Security in Africa and Asia, Bayreuther Geowissenschaftliche Arbeiten, Vol., 15, Bayreuth, Germany.
- (12) International Labour Office (ILO) (1986), After the Famine: A programme of Action to Strengthen the Survival Strategies of Affected Populations: Report of the ILO Identification and Programming Mission to the Republic of the Sudan, September 1985, Geneva.
- (13) Kevane M., and Gray C. (2008) Darfur: Rainfall and Conflict, Environmental Research Letter, Voi. 3.

- (14) Mortemore, M., (1991), five faces of Famine: The Autonomous Sector in the Famine Process, In: Bohle, H., G., Cannon, T., Hugo, G., and Ibrahim, F., N., Famine and Food Security in Africa and Asia, Bayreuther Geowissenschaftliche Arbeiten, Vol., 15, Bayreuth, Germany.
- (15) Mohamed, Adam Azzain (2006b), Indigenous Institutions and Practices Promoting Peace and/or Mitigating Conflicts: The Case of Southern Darfur, In: Environmental Degradation as a Case of Conflict in Darfur, University for Peace, Africa Programme, and Addis Ababa, Ethiopia.
- (16) WFP (2012) Evaluation Quality Assurance System, Office of Evaluation, wfp.org (on line).
- (17) JMRDP and HTS (1985). Range and Livestock Development in the Jebel Marra Area. Zalingei: Sudan/London.
- (18) 19. Mohamed, Yagoub Abdalla (2006a), Land Tenure, Land use and Conflicts in Darfur, In: Environmental Degradation as a Case of Conflict in Darfur, University for Peace, Africa Programme, Addis Ababa, Ethiopia.
- (19) Staupe-Delgado, R., & Rubin, O. (2022), Challenges associated with creeping disasters in disaster risk science and practice: considering disaster onset dynamics. International Journal of Disaster Risk Science, 13-1.
- (20) Save the Children (UK), 2004, Food Aecurity and Nutrition Overview in north Darfur, Save the Children United Kingdom.
- (21) Turco, A., (1988), Verso Una Teoria Geographica Della, Cmplessia, Milano, Uniicopli.
- (22) UN, Office of coordinationof Humanitarian Affairs (2008), Darfur Humanitariain Profile, United Nation Sudan Information Geteway.
- (23) Young Helen and Maxwell Daniel (2009) Targeting in Complex Emergencies: Darfur Case Study, Feinstien International Center, Medford, USA.